

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد
شعبة العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي بنكي

بعنوان:

دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك
التجارية

إعداد الطالبين:

✓ هلاي أكرم

✓ فلقت اسماعيل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 06-جوان 2022 بالقاعة/ المدرج:قاعة الاجتماعات

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ:عبد الحفيظ بن ساسي (أستاذ محاضر (ب) - جامعة ورقلة -) رئيسا

الأستاذ :خروي يوسف (أستاذ محاضر (أ) - جامعة ورقلة -) مشرفا

الأستاذ (ة): سمير بو ختالة (أستاذ محاضر (أ) - جامعة ورقلة -) ممتحنا

السنة الجامعية: 2021م / 2022م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد
شعبة العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي بنكي

بعنوان:

دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك
التجارية

إعداد الطالبين:

✓ هلاي أكرم

✓ فلقت اسماعيل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 06-جوان 2022 بالقاعة/ المدرج:قاعة الاجتماعات

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ:عبد الحفيظ بن ساسي (أستاذ محاضر (ب) - جامعة ورقلة -) رئيسا

الأستاذ :خروي يوسف (أستاذ محاضر (أ) - جامعة ورقلة -) مشرفا

الأستاذ(ة): سمير بوختالة (أستاذ محاضر (أ) - جامعة ورقلة -) ممتحنا

السنة الجامعية: 2021م / 2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أهداء

الفضل والشكر كله لله، نحمده حمدا يليق بعظيم جاهه
وسلطانه، فلولا توفيقه لما وصلنا إلى ما نحن فيه.

نهدي ثمرة جهدنا، وعصارة سنين الدراسة والكفاح إلى
من قال فيهم جل شأنه:

"واخفض لها جناح الذل من الرحمة وقل ري ارحمها كما
رياني صغيرا"

إلى جميع أصدقائنا ونخص بالذكر أصدقاء الدراسة
كل من نسيه قلبي وذكره قلبي اهدي لكم هذا العطاء
عربون حب و وفاء .

شكر و عرفان

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم نحمد حمدا كثيرا يليق بعظمته وجلال قدره.

وكثرة نعمه، ولما أعطاه لنا من القدرة والشجاعة والإرادة للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذا البحث المتواضع تقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المحترم " علي إرشاداته القيمة وتوضيحاته اللازمة التي أفادنا بها، فنسأل الله عز وجل أن يرزقه بلذة النظر إلى وجهه الكريم.

فنسأل الله العون والسداد والخير الموصول والصواب المأمون فهو نعم الولي ونعم النصير.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى دراسة دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة وتم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة كعينة للدراسة، وذلك خلال الفترة 2022/2021، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والذي يعتبر من المناهج الانسب للبحوث الاجتماعية في الجانب النظري، والمنهج الاحصائي القياسي في الجانب التطبيقي كما تم استعمال مخرجات القوائم المالية (ميزانيات وجدول حسابات النتائج) للبنك عينة الدراسة. وتم الاعتماد على ادوات استرجاع السيولة والاحتياطي القانوني. بالاستعانة ببرنامج EXCEL.

وكأهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة هي أن هناك فائض في السيولة لدى بنك الفلاحة حيث شكلت الودائع البنكية مصدرا هاما لارتفاع أحجام السيولة لدى هذا البنك، واعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أداة الاحتياطي القانوني و بشكل كبير على أداة استرجاع السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة.

الكلمات المفتاحية: أدوات السياسة النقدية، احتياطي القانوني، أداة استرجاع السيولة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

Abstract :

This study aims to study the role of monetary policy tools in achieving the necessary liquidity. The Bank of Agriculture and Rural Development, Agency of Ouargla, was chosen as a sample for the study, during the period 2021/2022, using the descriptive approach, which is considered one of the most appropriate approaches for social research in the theoretical aspect, and the standard statistical approach in The practical aspect was also used as the outputs of the financial statements (budgets and results accounts table) for the study sample bank. Liquidity recovery tools and legal reserves were relied upon. With the help of EXCEL.

The most important results that were reached through this study are that there is an excess of liquidity at the Agriculture Bank, as bank deposits constituted an important source for the high volumes of liquidity at this bank. Interest bearing deposits.

Key words: monetary policy tools, legal reserve, liquidity recovery tool, the Bank of Agriculture and Rural Development.

قائمة المحتويات

| | |
|------|--|
| V | الإهداء |
| | التشكر خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة. |
| VII | الملخص |
| VIII | قائمة المحتويات |
| XI | قائمة الجداول |
| ب | أ- توطئة |
| ت | ب- التساؤلات الفرعية: |
| ت | ج- فرضيات البحث: |
| ث | د - مبررات اختيار الموضوع: |
| ت | هـ- أهداف الدراسة: |
| ث | و- حدود الدراسة: |
| ث | ز- منهج وأدوات الدراسة: |
| ج | ح- هيكل الدراسة : |

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والسيولة البنكية

| | |
|---|---|
| 2 | تمهيد: |
| 3 | المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية |
| 3 | المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية |
| 3 | 1- مفهوم السياسة النقدية |
| 4 | 2- أهداف السياسة النقدية |
| 4 | 2-1- الأهداف الأولية والوسطية |
| 4 | أ. مجموعات الاحتياطات النقدية: |
| 5 | ب. ظروف سوق النقد: |
| 5 | 2-2- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية |
| 5 | أ- مستوى معدل الفائدة |
| 6 | ب- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى |
| 6 | ج- المجمعات النقدية |
| 7 | 2-3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية: |
| 7 | أ. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار |
| 8 | ب. العمالة الكاملة |
| 8 | ج. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي |
| 8 | د. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات |

| | |
|-----------|--|
| 9 | المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية |
| 9 | أولاً:نسبة الاحتياطي الإلزامي |
| 10 | ثانياً: سعر الخصم |
| 10 | ثالثاً:عمليات السوق المفتوحة |
| 10 | رابعاً: تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة |
| 11 | المطلب الثالث: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية |
| 11 | أولاً:القطاع الحكومي |
| 11 | ثانياً: القطاع العائلي |
| 11 | ثالثاً: قطاع الأعمال |
| 12 | رابعاً:القطاع المالي: |
| 12 | خامساً: القطاع الخارجي |
| 13 | المبحث الثاني : السيولة البنكية |
| 12 | المطلب الأول : مفهوم و أهمية السيولة البنكية |
| 15 | المطلب الثاني : أنواع و مصادر السيولة البنكية |
| 16 | المطلب الثالث : إدارة السيولة البنكية |
| 20 | المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في السيولة البنكية و مخاطرها |
| 22 | المبحث الثالث: الدراسات السابقة |
| 21 | المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية |
| 22 | المطلب الثاني:الدراسات السابقة باللغة الأجنبية |
| 23 | المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية في الدراسات السابقة |
| 26 | خلاصة الفصل |
| | الفصل الثاني: الاطار التطبيقي لدور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة للبنك |
| 27 | تمهيد: |
| 28 | المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 28 | المطلب الأول: المطلب الأول: نشأت وتعريف البنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 29 | المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووظائفه |
| 29 | 1. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 30 | 2. وظائف بنك الفلاحة وتنمية الريفية: |
| 31 | المبحث الثاني: أدوات جمع البيانات |
| 31 | المطلب الأول: أداة المقابلة |
| | المطلب الثاني : أداة الملاحظة |
| | خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. |
| 32 | المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية لولاية ورقلة |
| 32 | المطلب الرابع: رزنامة المقابلة والأسئلة المعتمدة في الدراسة |

| | |
|----|--|
| 32 | 1. رزنامة المقابلة: (مصادق عليها من طرف مدير الوكالة محل الدراسة عد للملحق رقم 01) |
| 36 | 2. الأسئلة المعتمدة في الدراسة |
| 37 | المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة و تحليلها |
| 37 | المطلب الأول : إشكالية فائض السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة |
| 41 | المطلب الثاني: الادوات المتخذة لامتصاص فائض السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة |
| 41 | 1. أداة الاحتياطي القانوني : |
| 42 | 2. أداة استرجاع السيولة: |
| 42 | 3. أداة تسهيله الوديعه المغلة للفائدة : |
| 44 | الخلاصة: |
| 46 | الخاتمة |
| 48 | 2-نتائج الدراسة: |
| 52 | المراجع |
| 58 | الملاحق |

قائمة الجداول

- 33 الجدول رقم: (1) رزنامة المقابلة 1 و 2 و 3 و 4
- 34 الجدول رقم: (2) رزنامة المقابلة 5 و 6 و 7 و 8
- 35 الجدول رقم: (3) رزنامة المقابلة 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14
- 38 الجدول رقم: (4) إجمالي الودائع البنكية المودعة لدى البنك خلال الفترة 2014-2021
- 39 الجدول رقم: (5) إجمالي القروض البنكية الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة 2014-2021
- 40 الجدول رقم: (6) تطور فائض الودائع البنكية على القروض البنكية خلال الفترة 2014-2021
- 41 الجدول رقم: (7) نسب الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2014-2021
- 43 الجدول رقم (8): نسب امتصاص السيولة بحسب كل نوع من الادوات خلال الفترة 2014-2021

المقدمة

أ- توطئة

حظيت السياسة النقدية باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين، نظرا لما لها من دور هام في النشاط الاقتصادي التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، كما أنها وثيقة الصلة ببعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وعدم استقرار قيمة العملة الوطنية، لذا تتدخل السياسة النقدية بأدواتها المختلفة لضبط المعروض النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي تعمل على التأثير على حجم المعروض النقدي باستخدام أدوات معينة تتلاءم مع الظروف التي يعيشها البلد.

فقد تميز أداء السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور القانون (90/10) بسيطرة الخزينة العمومية على السلطة النقدية، وهو الأمر الذي سجلت على إثره عدة اختلالات نقدية أثرت على الجانب الحقيقي للاقتصاد، وهذا معناه أنه قبل سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر، غير أن السياسة النقدية قد أعيد توجيهها ابتداء من سنة 1990 وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي أوضح معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، فأصبح لها أهداف، وأدوات لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول الأخرى، وقد نجحت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها نوعا ما وذلك بالتنسيق مع مؤسسات النقد الدولية. ومع بداية سنة 1995 وتحسن المؤشرات المالية للدولة وإرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي، اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على الأدوات غير المباشرة، وأمام فائض السيولة الذي أصبح هيكليا قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطة هذه الأدوات مع استحداث أداتين جديدتين هما أداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة، وهو ما سمح بامتصاص فائض السيولة بشكل فعلي والتحكم في التضخم مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل أكبر، غير أن الاستراتيجية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية كانت كحاجز أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها.

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية: ما دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة

لدى البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة خلال فترة الدراسة؟

ب- التساؤلات الفرعية:

- ما دور أداة الاحتياطي القانوني في التحكم في السيولة لدى بنك الفلاحة خلال فترة دراسة؟
- ما دور أداة استرجاع السيولة في التحكم في السيولة لدى بنك الفلاحة خلال فترة دراسة؟
- ما فعالية ادوات السياسة النقدية في تحكم في السيولة لدى بنك محل الدراسة خلال فترة الدراسة؟

ج- فرضيات البحث:

للإجابة على اشكالية البحث توجب علينا وضع الفرضيات التالية:

- السياسة النقدية وأثارها تنقيد بمجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي
- نعم يتم إدارة السيولة البنكية من خلال مجموعة من النسب، وتؤثر فيها عمليات السحب والإيداع، والمخاطر المترتبة عليها هي عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته عند الاستحقاق
- للسياسة النقدية لبنك الفلاحة والتنمية المحلية دور فعال في التأثير على السيولة البنكية.

د- أهمية وأهداف الدراسة:

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

- ✓ تمس دراستنا القطاع البنكي الذي يعتبر قطاع مهم وأساسي في أي اقتصاد للدور الذي يلعبه في تمويل الاقتصاد
- ✓ أثر تنفيذ السياسة النقدية بمجموع الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية
- ✓ دور السياسة النقدية في التأثير على السيولة البنكية

أهداف الموضوع:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- ✓ التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع والتمكن من معرفة دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة البنكية
- ✓ محاولة تبيان العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة البنكية
- ✓ الغرض الأساسي من هذه الدراسة إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة البنكية

هـ - مبررات اختيار الموضوع

- تعود مبررات اختياري لهذا البحث إلى مجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، ومن هذه المبررات ما يلي:
- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في حل المشكل التي تعاني منها الجزائر.
 - أهمية الموضوع وتطابقه مع التخصص.
 - الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.

و - حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زمني ومكاني فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين شهري جانفي وأفريل 2022 أما الإطار المكاني بالدراسة تخص اقتصاد بنك الفلاحة والتنمية وحدة ورقلة محل الدراسة.

ز - منهج وأدوات الدراسة:

منهج الدراسة: لا يمكن لأي بحث علمي أن يصل إلى النتائج المرجوة ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح يتم من خلال دراسة المشكلة محل البحث، والوصول إلى نتائج علمية موثوق بها يستعين الباحث بمجموعة من الإجراءات والقواعد المنهجية، ولرصد ظاهرة العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة البنكية، ودراسة هذه الظاهرة وتحليل أبعادها في الاقتصاد الجزائري، سيتم استخدام المنهج الوصفي. وذلك عن طريق تحديد الجزء وتعميمه على الكل.

أدوات الدراسة: المقابلة

من أهم أسباب اختيار المقابلة مع أنها صعبة التنفيذ وتستغرق وقت هو قلة عدد الموظفين المستهدفين بالمقابلة وتعد المقابلة أداة فعالة في حالات معينة من مثل: أن يكون المبحوثين من الأطفال أو الكبار الأميين الذين لا يستطيعون كتابة إجاباتهم بأنفسهم كما هو الحال في الاستبيان، بالإضافة إلى نوع مشكلة البحث التي تحتم قيام الباحث بمقابلة أفراد عينة الدراسة وطرح الأسئلة عليهم مباشرة، وتختلف المقابلة العلمية عن المقابلة العرضية، ويحتاج توضيح طبيعة المقابلة العلمية تناول تعريف المقابلة وأنواعها وإجراءات المقابلة وعوامل نجاحها ومزاياها وعيوبها على النحو التالي :

يقصد بالمقابلة تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التغيرات لدى المبحوث والتي تدور حول آراءه ومعتقداته.

كما تعرف المقابلة على بأنها محادثة بين شخصين، يبدأ الشخص الذي يجري المقابلة تحدف إلى الحصول على معلومات وثيقة الصلة بالبحث.

وتهدف فلسفة المقابلة إلى التعرف على جوهر الإنسان الذي لا يمكن أن نصل إليه عن طريق المشاهدة، لأنهم لا يرى ولكنه ينعكس في سلوكيات وأفعال يمكن مشاهدتها ومن خلال المقابلة تعرف الأسباب وفيها تكمن الحلول والمعالجات

ح- هيكل الدراسة :

للإجابة على هذا السؤال المطروح تم تقسيم البحث إلى فصلين حيث تم تناول كل فصل كما يلي:

المقدمة: حيث تناولنا فيها التساؤلات الفرعية للدراسة وأهدافها وأهميتها وحدود الدراسة ومنهجها

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والذي تم تقسيمه إلى مبحثين

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية والذي تم تقسيمه إلى أربعة مطالب وهي كما يلي: المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

المطلب الرابع: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية أما المبحث الثاني الدراسات السابقة فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب

كما يلي: المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية في الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي فيبنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة

الخاتمة: حيث تطرقنا فيها إلى أهم النتائج وتوصيات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة

النقدية

تمهيد:

لعبت السياسة النقدية دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود، حتى ظهور النظرية الكينزية في الاقتصاد عقب انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي هيأت الظروف لإزاحة فكر المدرسة الكلاسيكية عن صدارة الفكر الاقتصادي في المستويين الأكاديمي والتطبيقي لتحتل مكان الصدارة النظرية الاقتصادية الكينزية والتي تؤمن أن السياسة المالية تُعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات، حين برز تفاقم العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في ظل تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتطور العلمي في أساليب الإنتاج، إلى جانب إهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة الاقتصاد، فأسهم كل ذلك في تهيئة الظروف لتوجيه النقد للسياسات الاقتصادية المنبثقة من النظرية الاقتصادية الكينزية والدعوة للتحويل إلى فكر المدرسة النقدية الحديثة، والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ السبعينيات مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الإطار النظري لسياسة النقدية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية

تُعدُّ السياسة النقدية إحدى السياسات التي تُؤثر في النشاط الاقتصادي في أي دولة وتُسهم في رسم السياسة الاقتصادية العامة لها. ويُعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً؛ إذ ظهر في القرن التاسع عشر. وتُعرف على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي أي "الحكومة والخزينة" بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني.¹

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

1- مفهوم السياسة النقدية

تعريف 1: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"، والسلطة النقدية هنا يقصد بها بنك البنوك (البنك المركزي) في أية دولة وتنبأ للسياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمأدوات السياسة النقدية.²

تعريف 2: ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقود والائتمان، وتتم هذه المهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف والاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد.³

تعريف 3: كما تعرف على أنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشكل عام.⁴

¹ <https://hbrarabic.com/السياسة-النقدية/المفاهيم-الإدارية/>، تم الاطلاع بتاريخ 2022/04/14

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، 2013، ص 18

³ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011، ص 224

⁴ عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1998، ص 290

تعريف 4: كما تعرف على أنها كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية، كما تعتبر أداة تأثير على عرض النقود من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.¹

من خلال ماسبق يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتمت هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة، أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد. كما يمكن القول أيضا أنها السياسة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي من خلال الجهاز المصرفي.

2- أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي تنقسم إلى أهداف أولية ووسيطية لتحقيق الأهداف النهائية، ومن هنا نتطرق إلى الأهداف الأولية والوسيطية.

2-1- الأهداف الأولية والوسيطية

أ. مجموعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن النقود.²

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة في تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة وودائع البنوك الأخرى، أما الاحتياطات الغير مقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

¹ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013 ص 295

² <https://www.startimes.com/?t=28096575>، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/04/16

ب. ظروف سوق النقد:

وهي المجموعة الثاني من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى لسوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموافقهما السريعة أو البطيئة في معدل النمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر الفائدة عدلاً لأرصدة البنكية المقترضة لمدة قصيرة يوم أو إثنين بين البنوك.¹

والاحتياطات الحرة: تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحة منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة والعكس صحيح.

2-2- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

وتتمثل فوائد الأهداف الوسيطة في أنها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها كما أنها تعتبر بمثابة إعلاناً إستراتيجياً للسياسة النقدية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تعكس شكل جيد الأهداف النهائية المتوخاة وأن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة وسهلة الاستيعاب من طرف الجمهور، والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل. تمثل الأهداف الوسيطة في:

أ- مستوى معدل الفائدة

يتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، والمشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة أنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق إلى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخير التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبياً، تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.²

1 <https://www.eto.com/ar/investing/money-market-vs-capital-market>، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/04/18
2 الشيخ أحمد ولد الشباني، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل ماجستير في الاقتصاد، فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 21.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:¹

- 1- المعدلات الرئيسية: وهي معدلات التي تقتض يسند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- 2- معدلات السوق النقدي: يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل ا ولقابلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.
- 3- معدلات التوظيف: في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.
- 4- المعدلات المدنية: وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.

ب- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى

يعتبر سعر الصرف النقدي مؤثر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو.² لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار سعر الصرف لعمليتها، لكن رغم ذلك فإن م وجات المضاربة الشديدة على العملات لصعب السيطرة ا ولتحكم في هذا الهدف.

ج- المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤثرات لكمية النقود المتداولة ا ولتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقدمين على الأنفاق. وبالنسبة للنقديين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وذلك لعدة مزايا أهمها:

- أ- تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقود.
- ب- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر غير العرض النقدي.
- ت- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

1 عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 64.
2 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2005، ص 127-128.

ويرتبط عدد المجمعات النقدية لطبعة الاقتصاد وكذا درجة تطور الصناعة المصرفية ا ومنتجات المالية وتعبّر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

وتكون المجمعات النقدية عموماً M1, M2, M3, L، حيث:¹

M1 النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.

M1 + M2 الودائع للفترة القصيرة + الودائع الادخارية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقود التعاونية.

M2 + M3 الودائع طويلة الأجل + اتفاقيات إعادة الشراء + احتياطات ومقياس ويشمل:

M3 أدوات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات التوفير + القبولات البنكية.

والمشكلة التي يبقى مطروحة هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة الذي أصبح M3 مع النقد بالموسع

هو بدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن يجذب البنوك المركزية في كلا الدول المتقدمة والنامية.

2-3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية والوسطية في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف

النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف اختصاراً بالمربع السحري لكالدور، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام

للأسعار العمالة الكاملة تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.²

أ. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار

وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضاً كأن يتراوح مثلاً بين 1% و4% سنوياً وأن

تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي، حيث أنه في حالة عدم التأكد من تقلبات

أسعار السلع والخدمات هذا يؤثر سلباً على الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالتالي يصعب التخطيط لسياسة النقدية.³

1 عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات، النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002 ص. 79

2 <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/5806502>، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/04/24

3 هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية و دورها التنموي في الإقتصاد السوري، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010،

ب. العمالة الكاملة

ويعتبر هذا الهدف مهما لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع بسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية، والسبب الثاني يتمثل في أن معدل بطالة مرتفع يضيع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة، و. التي موردها اقتصادي¹ ومحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.

ج. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي

لعب النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الاقتصاد الكلي، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل وممثل في الاستثمار وذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما، طبعاً دون أن يكون هذا سبباً في إحداث تضخم وإلا كانت النتيجة عكسية.²

ويرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص الفائض من عمالة إلى جانب أن استقرار الأسعار وتحسن ميزان المدفوعات عاملان أساسيان لنمو الاقتصاد.

د. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية للاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة. يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي من العملة الصعبة.³

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي ينجم عنها تقليل حدة الائتمان

1 الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق، ص 28

<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2018/09/24/world-economic-outlook-october-2018>

2018، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/04/35

3 الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق، ص 34.

والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تمارس السياسة النقدية دورها الاقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على جانب الطلب الكلي في الاقتصاد (حجم الإنفاق على السلع والخدمات)، لاسيما الإنفاق الاستثماري من خلال تأثيرها على حجم القروض المصرفية، ومن ثم التأثير على سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان اللازم لتنفيذ المشروعات.¹

يملك البنك المركزي مجموعة من أدوات السياسة النقدية التي يتم استخدامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية² بما يشمل:

أولاً: نسبة الاحتياطي الإلزامي

تعتبر نسبة الاحتياطي الإلزامي من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مستويات الائتمان الممنوح بما يؤثر في عرض النقود كما سبق الإشارة في الجزء الخاص بعملية "خلق النقود". حيث يفرض البنك المركزي على البنوك وفق هذه الأداة إيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في حسابات ها لدى البنك المركزي.

بالتالي يمكن للبنك المركزي إذا ما أراد تبني سياسة نقدية توسعية أن يقوم بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي يتيح قدر أكبر من السيولة للبنوك للتوسع في منح الائتمان، كما يمكنه في حالة رفع النسبة، تبني سياسة نقدية انكماشية لتقييد المعروض النقدي وتقليل معدل التضخم. يشار إلى أن البنك المركزي لا يلجأ كثيراً إلى تغيير هذه النسبة وإنما يغيرها من حين لآخر وفق مقتضيات إدارة السياسة النقدية، حيث إن تغييرها يؤدي إلى تغييرات واسعة النطاق في الجهاز المصرفي.³ قد يقوم البنك المركزي بدعم بعض القطاعات الاقتصادية المحددة مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علسبيل المثال، من خلال تقديم حوافز للبنوك التجارية، يتم وفق لها السماح للبنوك بعدم تلبية الحد المقرر من الاحتياطي النقدي بhamش معين، لكن بشرط استخدام هذا الهامش لمنح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة تفضيلية.

¹ سهير معنوق، "اقتصاديات النقود والبنوك"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، ص 13.

² سهير معنوق، نفس المرجع السابق .

³ مصطفى سليمان داود. "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الميسرة، الأردن 2000. ص: 224.

ثانياً: سعر الخصم

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تجارية (كالكيميالات مثلاً) التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال في حالة حاجتها للسيولة، وعدم تمكنها من الحصول عليها من أية مصادر أخرى. عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فإن ذلك يعني ضمناً رفع كلفة حصول البنوك على الأموال.

بالتالي تقوم البنوك بدورها برفع أسعار فائدة الإقراض الممنوحة لعملائها بما يعني سياسة نقدية انكماشية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة نقدية توسعية بخفض سعر الخصم، بالتالي تشجيع البنوك على خفض أسعار فائدة الإقراض لعملائها.

ثالثاً: عمليات السوق المفتوحة

تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الاستثمارية. يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ف شراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك وانتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك، وبالتالي تبني سياسة نقدية انكماشية.¹

رابعاً: تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة

تعتبر آلية تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة من أهم أدوات السياسة النقدية القادرة على التأثير السريع (اليومي) على أسعار الفائدة وإدارة السيولة لدى البنوك. يقوم البنك المركزي من خلال هذه الآلية بتوفير السيولة لليلة واحدة للبنوك التي تفتقر إليها، مقابل سعر فائدة عمليات الإقراض لليلة واحدة فيما تلجأ البنوك التي تتوفر لديها فائض سيولة في نهاية تعاملات اليوم بتوظيفها لدى البنك المركزي في نافذة تسهيلات الإيداع لليلة واحدة مقابل حصولها على فائدة.

يتمكن البنك المركزي من خلال التحكم في سعر فائدة تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة من التأثير على أسعار فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك، وكذلك التأثير على أسعار فائدة عمليات الإيداع والإقراض التي تتعامل بها البنوك مع عملائها.

¹ ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر 1993، ص: 33.

المطلب الثالث: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

إنه من البديهي بأن تحتاج السلطات النقدية للعديد من المعلومات المهمة والتي تتعلق بعدد من الوحدات وذلك قصد وضع وإدارة وتقييم السياسة النقدية المناسبة، ومن خلال هذا سوف نحاول التطرق إلى كل وحدة على حدى:

أولاً: القطاع الحكومي

يحتاج واضع السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي يزال يشغل حيزاً هاماً في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق إلا أن دور القطاع الحكومي يبق عاملاً أساسياً في توجيه وتحريك الاقتصاد وذلك انطلاقاً من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها.¹

فقطاع الحكومة يؤثر على السياسة النقدية عن طريق الإنفاق العام، خاصة الدعم أو الإعلانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج بالاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي، كما تقوم أيضاً بعملة الإقراض بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي.

ثانياً: القطاع العائلي

يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك، فهذا القطاع يحصل على الدخل النقدي من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاض في الإنفاق الكلي إذ تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري وبذلك يحتاج واضع السياسة النقدية إلى دراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.²

ثالثاً: قطاع الأعمال

يتأثر قطاع الأعمال العام أو الخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، ويؤثر على سياسة النقدية بوجهين، الأول عن طريق الاستثمار فيقوم بالطلب على النقود وهذا حسب معدلات الفائدة، أما الوجه الثاني فهو الإنتاج حيث يؤثر على وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة فيحالة الصادرات، وبالانخفاض في حالة الواردات (استيراد مواد أولية مثلاً).

¹ الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق، ص 22.

² الشيخ أحمد ولد شباني، مرجع سابق، ص 18.

رابعاً: القطاع المالي:

يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في الاقتصاد لما يقوم من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية، حيث أن القطاع

المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية.

كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك أو للاستثمار أو للاستغلال، كما يودع

موارده المالية لدى قطاع المال الخاص أو العام، وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد سواء متقدمة أو متخلفة إلى معلومات

تتعلق بمعاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.¹

خامساً: القطاع الخارجي

أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، ويؤدي هذا

التبادل إلى تدفقات رأس مالية بالنسبة للمصدرين، كما يسرب أموال خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون

هناك تأثير مهم على النشاط الاقتصادي للدولة إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات أو بانخفاض عرض

النقود في حالة العكسية.

وكخلاصة لما سبق ذكره ترتبط هذه القطاعات مع بعضها البعض من خلال دخولها في معاملات ومبادلات سواء كان ذلك

في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، علماً أن أداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر

السياسة النقدية سيكون واضحاً في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية.

المبحث الثاني : السيولة البنكية

إن أبرز التحديات التي تواجه المصارف في مزاولتها لنشاطها إدارة سيولتها النقدية بكفاءة عالية تحقق التوازنين مطلب تحقيق

الأرباح و مطلب الوفاء بالالتزامات التي عليها، و في سبيل ذلك تلجأ المصارف إلى العديد من الأدوات التي تساعد على تحقيق

المرونة في إدارتها لسيولتها النقدية دون أن تتعرض لمخاطر من جراء ذلك و السيولة هي إحدى الحالات التي تتشكل بها المادة

الطبيعية حولنا فإذا ما كانت المادة سائلة فهي سريعة الانسياب من مكانها إذا إلا تم حصرها، هذا المعنى الانسيابي للسيولة

استخدم في عالم المال لوصف إمكانية بيع الأصول .

المطلب الأول : مفهوم وأهمية السيولة البنكية

¹ بوعتروس عبد الحق، الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة، مخبر البحث المغربي الكبير للاقتصاد و المجتمع، كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، ص 62.

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف و الأسواق المالية و هي تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة و بدون خسارة فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد و إنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة باعتبار أن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية .

01- مفهوم السيولة البنكية :

تعني السيولة في معناها المطلق " النقدية " أما في معناها الفني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة و بدون خسائر، بعبارة أخرى فان السيولة البنكية أو ما يسمى بسيولة الجهاز البنكي تعني الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات (الاستخدامات) ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول البنكية المتعارف عليها¹.

و كما تعرف أيضا بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع و السحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، و من غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله².

أيضا هي المال النقدي الجاهز لدى البنك لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن المودعين و السيولة في معناها العام هي مدى توفير أصول سريعة التحويل إلى نقود بدون خسارة في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير ، فهي إذن ذات متغيرين أساسيين : أصول سائلة و تواريخ استحقاق³.

كما أن السيولة تعني قدرة البنك على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية و الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديد، و هذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله أو تحويلها إلى نقد سائل بسرعة و سهولة⁴.

و منه يتضح من هذه التعاريف أن السيولة البنكية هي الأموال المتوفرة لدى البنوك لمواجهة التزاماتها الاقتصادية و تعبر على مدى سرعة تحويل أصوله إلى سيولة ، و هي النقود السائلة و الجاهزة للمعاملات البنكية .

02- أهمية السيولة البنكية :

تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال هذا و يواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة أما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها و حيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لان مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات من أهمها⁵:

- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته .
- تعزيز ثقة كل من المودعين و المقترضين و التأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت .

1 وهيبية رجراج ، إدارة السيولة البنكية في البنوك التجارية و دور البنك المركزي في تنظيمها ، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، العدد 05، 2014، ص 262 - 263 .

2 محمد الصغير ديبونة ، اثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2016 - 2017 ، ص 3 .

3 السيد الهواري ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1981 ، ص : 100 .

4 عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 - 2004 ، ص : 94 .

5 خليل محمد حسن الشماع ، إدارة السيولة في المصرف التجاري ، مجلة كلية الكويت للعلوم الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الخامسة، العدد 2 ، 2012 ، ص 2 - 3 .

- مؤشرا ايجابيا للسوق المالية ، المحللين ، المودعين و الإدارة .
 - تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات و التعهدات .
 - تجنب البيع الجبري لبيع الأصول و ما قد تجلبه من سلبيات .
 - تجنب دفع كلفة أعلى الأموال .
 - تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي و سلبيات ذلك .
- كما يمكن إضافة أهمية أخرى للسيولة هي¹:
- تمثل السيولة احد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء المنشأة و استمراريتها و نموها .
 - تمثل السيولة أهمية لإكساب المنشأة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها (العملاء ، الموردين ، الجهات الحكومية ، العاملين ، المستثمرين ، الملاك..... الخ) وكذلك الحفاظ على هذه السمعة و تنميتها ، حيث أن عدم سداد التزامات المنشأة في مواعيدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة وقد يعرقل حصولها علىائتمان تجاري من الموردين أو حصولها على قروض من البنوك أو يؤدي إلى فشل عمليات زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهم إضافية أو فشل عملية إصدار سندات و غير ذلك من الأمور غير المرغوبة ؛
 - تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل و انخفاض تكلفة الحصول عليها ؛
 - تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية، و إلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة و بالتبعية المخاطر المالية ؛
 - تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ربحية المنشأة و قدرتها على البقاء و النمو ؛
 - تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة المنشأة .

المطلب الثاني : أنواع و مصادر السيولة البنكية

تحتفظ البنوك التجارية بالسيولة لمواجهة الطلب على الودائع بأنواعها و تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل أو الاقتراض من البنوك الأخرى هذا من جهة ، و من جهة أخرى لاستغلال فرص الاستثمار باعتبار البنوك احد المؤسسات التجارية التي تسعى بمجملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن .

1- أنواع السيولة البنكية :

تقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع هي²: السيولة القانونية ، السيولة الإضافية ، و السيولة الاحتياطية ؛

أ- السيولة القانونية :

تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان و الثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، و في هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية و إلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر؛ وتتكون هذه النسبة من مقادير الأموال التي يجبها البنك التجاري عن الإقراض و تتضمن هذه الأموال ما يلي :

- احتياطي نقدي : وهو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع و الأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع و

المراسلين بالخارج و أية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو اعتمادات و يودع هذا

الاحتياطي في البنك المركزي ؛

¹ طارق عبد العال حماد ، إدارة السيولة في الشركات و المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2012 ، ص 14 - 13 .
² سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص : 41 - 40 .

- أصول سائلة : و هي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك و التزاماته و تشمل هذه الأصول الرصيد النقديخزائن البنك و ما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب و المبالغ التي تكون تحت التحصيل من كويونات ، الأسهم ، وفوائد السندات ، والشيكات و الحوالات و الأوراق المالية و العملات الأجنبية و أية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة ؛

ب- السيولة الإضافية :

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها ، و ذلك بغرض تدعيم الثقة فيها و استغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائداً عالياً و تبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما يقرب من 30 % في المتوسط ؛

ت- السيولة الاحتياطية :

و هي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصولها كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة، و في العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة و هذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين، و تنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت ؛ كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة ، لذلك فانالبنوك تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم .

2- مصادر السيولة البنكية :

غالبا ما يتم التمييز بين مكونين للسيولة البنكية هما : السيولة الحاضرة و السيولة شبه النقدية، و تتمثل السيولة الحاضرة في الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك وهو مجموع ما يوجد بمجوزته من نقد سواءا بالعملة المحلية أوالأجنبية و الودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيلالتي يقدمها الزبائن و الودائع لدى البنوك الأخرى ، أما السيولة شبه النقدية فهي الموجودات التي تدر عائدالبنك و يمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت و بأقل تكلفة ممكنة و تتكون من الأصول التي يمكنبيعها أو رهنها مثل : سندات الحكومة ، الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالة ، السند لأمر) ، و يمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو منخلال ترتيب التزامات عليها، فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال¹:

- تسديد العملاء للقروض المستحقة و فوائدها و تحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها .
 - بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية مثل : بيع الأسهم و السندات و القروض السندية .
- أما على جانب الخصوم فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع .

المطلب الثالث : إدارة السيولة البنكية

تعني إدارة السيولة البنكية معرفة احتياجات البنك من النقد و الأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات ، و تعبر هذه الاحتياجات عن كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها و التي تعتبر احد المشكلات الأساسية التيستحوز على الاهتمام في الجهاز المصرفي و يرجع ذلك إلى أن زيادة السيولة المحتفظ بها نتيجة عدم توظيفتلك الأموال السائلة الزائدة و نقص السيولة تعني أهيار البنك و عجزه على الوفاء بودائع عملائه .

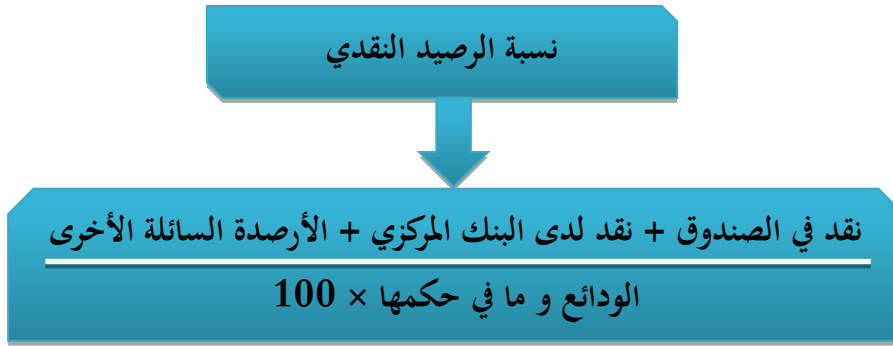
1- نسب السيولة البنكية :

¹ وهيبه رجراج ، مرجع سابق ، ص : 264 - 265

تعتمد البنوك على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، و السيولة تمثل سيفاً ذا حدين فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً في ربحية البنك ، و من جهة أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حال التآكل المالي و يحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة اتجاه المودعين عند سحبوائهم ، و كذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له و من ابرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي¹ :

1-1 - نسبة الرصيد النقدي :

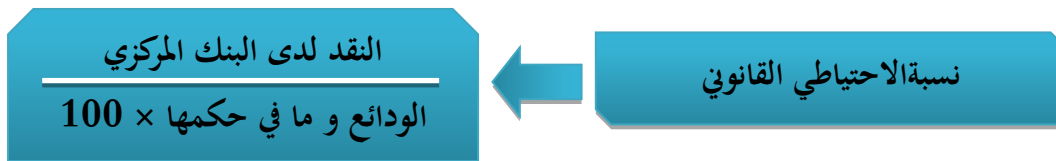
تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق و لدى البنك المركزي و لدى البنوك الأخرى و أية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف و الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة و يمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية :



و يقصد بالودائع و ما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) ، و تبين المعادلة أعلاه إلى انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها ، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي و السيولة ؛

1-2 - نسبة الاحتياطي القانوني :

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي و دون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، و يتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودايع المصرف و يحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة و ينبغي على البنوك التجارية الالتزام بها، و قد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية و النقدية لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فانه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي ، و بالعكس فانه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً فانه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني و هكذا؛ و يمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع و ما في حكمها ، كما في المعادلة الآتية :

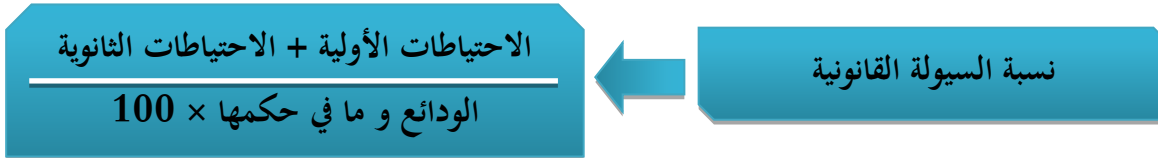


¹ ناجية عاشور ، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013 - 2014 ، ص : 39 - 36

توضح المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه ، خاصة في الظروف غير الاعتيادية و أوقات الأزمات و التي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد التزاماته المالية ؛

1-3- . نسبة السيولة القانونية :

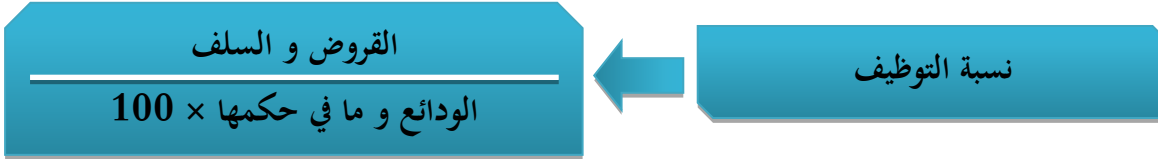
تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية و الاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبهالنقدية) على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف و حالات البنك ، كذلك تعد هذهالنسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية و استخداما في مجال تقديم كفاية السيولة و يمكن التعبير عنها رياضياوفق المعادلة الآتية :



و تشير المعادلة أعلاه إلى انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي أن هناك علاقة طردية بينهذه النسبة و السيولة .

1-4- نسبة التوظيف :

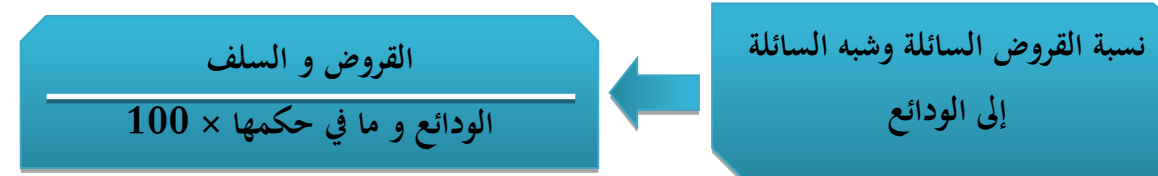
و تستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض و السلف على الودائع و ما في حكمها كما في المعادلة الآتية :



و تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع و ما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة ، و هي في ذاتالوقت تشير إلى انخفاض كفاية البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاضالسيولة لذلك ينبغي على البنك اخذ الحيطه و الحذر اتجاهطلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضعغير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين .

1-5- نسبة القروض السائلة و شبه السائلة إلى الودائع :

1-6- و تحتسب من المعادلة التالية :



و هذه النسبة أكثر فعالية من نسبة التوظيف لأنها تأخذ في الحسبان المتحصلات من القروض القائمة و طبيعةالقروض ، و تقتصر على القروض السائلة و شبه السائلة فقط و لذا تعتبر أكثر تحفظا من نسبة التوظيف .

كما يمكن الإشارة إلى نسبة أخرى و هي :

1-7- نسبة السيولة العامة :

نسبة السيولة العامة

نقد في الصندوق + نقد لدى البنك المركزي + الأصول غير النقدية شديدة السيولة
جمالي الودائع × 100

و تتمثل الأصول غير النقدية شديدة السيولة في تلك العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة أو الحصول عليها على نقد من البنك المركزي مثل الذهب ، الشيكات و الحوالات ، الأوراق المالية و اذونات الخزانة ، أوراق تجارية مضمومة تستحق الدفع خلال ثلاثة شهور ، المستحق على البنوك..... الخ؛ و يلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنها جميعا لها مقام واحد و هو الودائع و ما في حكمها ، و أن ناتج هذهالنسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة .

2- نظريات إدارة السيولة :

توجد عدة نظريات لإدارة سيولة البنوك ، أن إلا أهمها هي نظرية القرض التجاري ، نظرية إمكانية التحويل ، نظرية الدخل المتوقع ، و نظرية إدارة المطلوبات كما يأتي¹ :

1-2- نظرية القرض التجاري :

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقرضه التييجب أن تكونلفترات قصيرة أو لغايات تمويل رأس المال العامل ، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه منأموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح و طبقا لهذه النظرية فان المصارف لا تقرر لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم و السندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذهالمجالات و تناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية ، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائنالمصرف من التجار محتاجة إلى ال تمويل لصفقات محددة و لفترات قصيرة ، و يؤخذ على هذه النظرية :

أ- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في البلدان النامية ، فالتقيد التام بهذهالنظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية و التي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية فيالاقتصاد القومي .

ب- حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية و زيادة خطوط الإنتاج و إعادة تجهيزهابالآلات الحديثة و ذلك لطول فترة هذه القروض و بالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة .

ت- لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها ، فالودائع الجارية لم يتم سحبهاجميعها في وقت واحد بل إن عملية الإيداع و السحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة ، أما بالنسبة لودائع التوفير

فكثرة عدد تلك الحسابات و طبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو و تكبر يجعلها تتمتع بالثبات النسبي ، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف و لا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها

ث- قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح و هو أمر لا يتحقق دائما خاصة في أوقات الكساد و الأزمات الاقتصادية .

2-2- نظرية إمكانية التحويل :

¹ نفس المرجع السابق ، ص : 35 - 33

تعتمد هذه النظرية أساساً على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن و بأقل خسارة ممكنة ، فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية و المالية إلى نقد أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية أو غيرها ، و على اثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية .

2-3- نظرية الدخل المتوقع :

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض و بالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترضين في المستقبل و هذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة و طويلة الأجل ، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذا القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين) الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية و ذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية و إمكانية توقعها ؛

2-4- نظرية إدارة المطلوبات :

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات و تؤكد على أن البنوك التجارية لديها القدرة على توفير السيولة فيجانب المطلوبات كما هو الحال في جانب الموجودات و ذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع منها (شهادات الإيداع التي يمكن تداولها) و هي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع و الشراء، و عادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة و إن معدل فائدتها و تاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة البنك دون تدخل من الزبون و كذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها و هي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين البنك و الزبون يتحدد فيه معدل الفائدة و تاريخ الاستحقاق و لا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع ، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد و عادة ما تكون قيمتها الاسمية اقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول ؛ كما و توجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول و ودائع سوق النقد ، و جميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة البنك من الموارد المالية أي من سيولته النقدية إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح البنك .

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في السيولة البنكية و مخاطرها

1- العوامل المؤثرة في السيولة البنكية :

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية و عوامل خارجية .
أ. العوامل الخارجية : في مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت و تكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة و الأجهزة الأخرى و هي¹ :

- شروط الدفع القانونية ؛
- القواعد الناظمة للعقود ؛
- تحديد أسعار الصرف و الفائدة ؛
- استخدامات الربح ؛

و هنا فان مهمة إدارة البنك أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال و أن تهتم بتأثير هذه العوامل .

¹ . احمد عبد الفتاح ، قرارات لجنة بازل و إدارة الأموال في البنوك ، مجلة المصارف العربية ، العدد 16 ، مصر ، 1994 ، ص : 47.

ب. العوامل الداخلية : إن سيولة البنك التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر و أن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يأتي¹ :

❖ عمليات الإيداع و السحب على الودائع : في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً أي قلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية و معدنية) لانحياز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق و احتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي و بالتالي إلى تقليص سيولته ، فان عمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة البنك التجاري ؛

❖ رصيد عمليات المقاصة بين المصارف : سيولة البنك التجاري تزداد إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاريدائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد ، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية ، و تجب الملاحظة هنا أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية ؛

❖ موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف : يمتلك البنك المركزي كمثل السلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة البنكية من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية و المعدنية ، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فانه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها و يقلل قابليتها على منح القروض و تعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم و بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة و رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، و يحصل العكس في حال توسيع عرض العملة لان ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك و يوسع سيولتها البنكية مما يسمح بتوسيع قدرتها الاقراضية و مواجهة مختلف السحوبات من العملة ؛

❖ رصيد رأس المال الممتلك : يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة البنك حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة و العكس صحيح فكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك و من ثم تحددت قدرته الاقراضية و انخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية .

2- مخاطر السيولة البنكية :

تعرف المخاطر على أنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار².

و هي أيضا احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف البنك و تقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف البنك و درجة احتمال حدوثها ، و هي أيضا عدم التأكد في الاحتمالات التي سوف تحدث في المستقبل و تؤثر على الأهداف التي يسطرها البنك .

أما مخاطر السيولة فتعرف على أنها عدم قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى ، و كذلك عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسهيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية³.

¹ . Ross and Peter , commercial Bank management , ed , irwine , Mc Graw-hill , 1999 , P 160 – 161.

² محمد مطر و فايز تيمم ، إدارة المحفظة الاستثمارية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005 ، ص : 32 .

³ . محمد الصغير ديبونة ، مرجع سابق ، ص : 40 .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حسب اطلاعنا في حدود ما توفرت لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، هناك العديد من الدراسات والبحوث التي أنجزت باللغة العربية والفرنسية.

المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة أحمد محمد صالح الجلال¹: بعنوان دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم فيالدول النامية حاولت الدراسة التعرف على مدى فعالية السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية فيعلاج التضخم في الاقتصاد اليمني، وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ولذلك بدأت الدراسة باستعراضهم الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد اليمني وأهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي عانمنها الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990-1994
2. دراسة سايح حمزة²: السياسة النقدية وأثرها على التوازن الاقتصادي الكلي حالة الجزائر (1980-2011) سنة 2014

اعتمد الباحث في دارسته على المنهج التحليلي والمنهج التحليلي الكمي، حاول التعريف بكل المتغيرات التي تدخلضمن دراسته القياسية وتمثلت في المتغيرات التابعة: معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، رصيدميزان المدفوعات. أما المتغيرات المستقلة: معدل إعادة الخصم، رصيد الكتلة النقدية.

أشار في دراسته أن عملية الدمج والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية يعتبر أمر بالغ الأهمية، وتنبع أهمية هذا التنسيق منمنطلق أن إجراءات كل سياسة تؤثر في أهداف السياسة الأخرى والنتيجة النهائية هي تحقيق الأهداف العامة للسياسةالاقتصادية للدولة، وعدم التنسيق بين السياستين يؤدي إلى تصادم بين الأهداف والأدوات ا ومحصلة هي الابتعاد عن تحقيقالأهداف الكلية للاقتصاد بمعنى ظهور الاختلال وعدم التوازن.

1 أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم فيالدول النامية، ماجستير، جامعة الجزائر.
2 سايح حمزة: السياسة النقدية وأثرها على التوازن الاقتصادي الكلي حالة الجزائر (1980-2011) سنة 2014. مجلة مينا للدراسات الإقتصادية،

3. دراسة شهرزاد نشاشدة¹: بعنوان الانتقال إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة: حيث توصلت من خلال دراستها

إلى النتائج التالية:

- يؤدي التحول الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية إلى كفاءة الوساطة المالية.
- يمكن للأدوات غير المباشرة أن تتيح رقابة نقدية فعالة، لا سيما في الظروف التي فيها التحايل إلى حد كبير على الأدوات المباشرة.
- تسمح الأدوات غير المباشرة للسلطات أن تختار من بين مجموعة من الأهداف تزي د عما هو ممكن في حالة الأدوات المباشرة.
- تعد عملية تطوير الأدوات غير المباشرة عملية معقدة تتطلب في العادة وقتا طويلا لإتمامها، ويستلزم الأمر القيام بإصلاحات رئيسية مصاحبة تتضمن ما يلي:
- عزل السياسة النقدية عن ضغط تمويل العجز المالي للحكومة.
- تقوية الأسواق الضعيفة والمتجزئة المش تركة في العمليات النقدية المصرفية.
- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في أحيان كثيرة لخلق بيئة مصرفية سليمة وتعزيز المنافسة.
- تقوية الإطار الإشرافي والتنظيمي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

4. دراسة شوارتز وفريدمان **Schwartz & Friedman** سنة 1963²: حيث توصل من خلال هاتهما لدراسة إلى أن التغيير في السياسة النقدية له تأثير هام على الاقتصاد ويستند الدليل على النماذج القياسية الوحيدة المعادلة، إذ افترض الباحثان وجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي، كما لاحظ أن عرض النقود يتزايد خلال فترة الرواج وينخفض أثناء دورات الانكماش الاقتصادي، وأنه بالرغم من أن هناك علاقة قوية وواضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية، قد ينتج عدم الكمال من خلال عدم كفاية مؤشرات النشاط الاقتصادي أو الأخطاء الإحصائية في قياس عرض النقود ويرى الباحثان أن التغيرات في معدل نمو النقود قد يسبب السلوك الدوري للاقتصاد، ومن ناحية أخرى فإن سلوك عرض النقود قد يكون نتيجة للسلوك الدوري للاقتصاد ولتحديد اتجاه العلاقة السببية، قدم الباحثان اختباراً لتطور السجل التاريخي.

1 شهرزاد نشاشدة، الانتقال إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، دكتوراه، جامعة البلدة.

2 دراسة شوارتز وفريدمان Schwartz & Friedman سنة 1963

واستنتجنا أن التغير في الفترة الطويلة لمعدل نمو عرض النقود يعبر عن اختلافه لمعدل التغير في الأسعار وعلا العكس فإن معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يتأثر بمعدلات نمو كل من الأسعار والناتج .

5. دراسة أندرسون وجولادان¹ Anderson & Jordan 1968: وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين العرض الاسمي لنقود والناتج القومي الإجمالي النقدي، بالاستناد إلى النماذج القياسية واستخدم الباحثين فيما بعد فروض بديلة، كمل تم التوصل إلى أن السياسة النقدية لها تأثيرها على الاقتصاد وذلك من خلال الدليل المستمد من النماذج وحيدة المعادلة.

6. Dogan and others: Evaluation as Econometrics of the relationship between economics unemployment and growth in turkey: 2015.²

هدفت الدراسة إلى توضيح حقيقة العلاقة بين الناتج ومعدل البطالة في تركيا خلال الفترة 1988-2012 واعتمد

الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي VAR ومنهجية التكامل المشترك.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية في الدراسات السابقة

قمنا بإجراء مقارنة للدراسات السابقة مع الدراسة الحالية وذكر أهم أوجه التشابه والاختلاف كما استفدنا من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة، كذلك في اختيار المتغيرات الاقتصادية لبناء النموذج القياسي بالإضافة إلى تحديد المنهج الأنسب والطرق الإحصائية المناسبة لعملية التقدير.

1 دراسة أندرسون وجولادان Anderson & Jordan 1968.

2 Dogan and others: Evaluation as Econometrics of the relationship between economics unemployment and growth in turkey: 2015.

| أوجه التشابه مع الدراسة الحالية | أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية | الاختلاف بين الدراسات | التمييز بين الدراسات |
|--|---|--|---|
| تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق بعض المتغيرات الاقتصادية. وتتشابه الدراسة الحالية مع دراسة سايح حمزة من جهة تطرقه للتأثير السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية | إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو ندرة الدراسات القياسية التي تربط بين جميع متغيرات الدراسة المتمثلة في معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، رصيد الميزان التجاري كمتغيرات داخلية ومعدل نمو الكتلة النقدية كمتغيرات خارجية، ومحاولة التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية | تختلف دراستنا في كوننا نحاول بناء نموذج قياسي يسمح بدراسة أثر استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ومحاولة التنبؤ بها | تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأدوات المستخدمة والمنهج المتبع في الدراسة وكذلك النتائج المتوصل إليها. معظم الدراسات التي تطرقنا إليها استخدمت نموذج الانحدار الذاتي المتجه ودراسة العلاقة بين متغيرين فقط، كذلك تختلف الدراسة الحالية عن غيرها من حيث البعد الزمني والمكاني |

من اعداد الطلبة

الخلاصة:

من خلال دراستنا للإطار النظري للدراسة، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السياسة النقدية وتبين لنا أنها تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية باعتبارها أحد مكونات السياسة الاقتصادية الكلية وتطرقنا كذلك إلى المبحث الثاني من خلال التعريف بـ السيولة البنكية كما قدمنا جملة من الدراسات السابقة في المبحث الثالث التي تناولت تقريباً نفس موضع الدراسة بهدف تلخيصها وإعطاء إضافات جديدة تختلف عما توصل إليه سابقاً.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- تكمن علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق التحكم في المعروض النقدي؛
- من خلال أدوات السياسة النقدية يمكن للبنك المركزي رسم معالم السياسة المراد تحقيقها؛
- تحقيق الأهداف الأربعة ليس بالأمر السهل وذلك للتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض؛
- يكون الأداء الاقتصادي جيداً كلما كان معدل نمو اقتصادي مرتفع مع معدل بطالة منخفض، معدل تضخم منخفض مع نسبة رصيد ميزان مدفوعات إلى الناتج مرتفعة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية بينك

الفلاحة و التمنية الريفية

- فرع ولاية ورقلة -

تمهيد:

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي باعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات، سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة ولاية ورقلة حيث يعد من احد البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي من خلال نشاطاته الأساسية التيمن بينها تحقيق السيولة اللازمة لديه وسأحاول في هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي، أهم أهدافه والوظائف الموكلة إليه، كما سنعرج لمعرفة إشكالية فائض السيولة لهذا البنك والأساليب المتخذة لامتنصاص هذا الفائض، وقد ارتأيت القيام بتربص تطبيقي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاطلاع على عمله ومختلف الأساليب المستعملة والمطبقة عليه لتحقيق السيولة اللازمة وبناءا عليهقمنا بتقسيم الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المبحث الثاني: أدوات جمع البيانات.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من الوسائل السياسية الحكومية التي تهدف إلى المشاركة في القطاع الفلاحيوترقية المناطق الريفية.

كما يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية متخصصة للاطلاع على مهمة تمويل الحاجات الخاصة بالقطاع وكل ذلك لصالح أعمال التنمية الريفية وتجهيز الوحدات والمؤسسات ذات النشاط الريفي الملحق بالقطاع الفلاحي.

المطلب الأول: المطلب الأول: نشأت وتعريف البنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. نشأت بنك الفلاحة والتنمية الريفية: أكد الميثاق الوطني على أهمية الفلاحة الريفية الجزائرية، ونظرًا للطاقة الكامنة

الموجودة في البلاد خاصة المتعلقة بالموارد الفلاحية التي يجب استغلالها من أجل تغطية الحاجات الوطنية للمنتجات الغذائية وتكتسي الفلاحة أهمية كبرى، كما تعتبر شرطًا أساسيًا لرفع مستوى الاقتصاد الوطني ويقتضي تطورها أمرًا هامًا وأولوية على

الدولة وتقتضي هذه الأهداف تحقيق مخطط تنمية والذي من شأنه تحقيق مايلي:

- إزالة جميع القيود والعراقيل التي تحد التنمية الاقتصادية من القيام بدورها.
- تعبئة الوسائل الضرورية ووضع الظروف الملائمة للتنمية الريفية.
- مشاركة مسؤولي الإنتاج في الادخار وتقدير المخططات المالية.
- وضع الاحتياطات اللازمة لتجنب تدهور القطاع الفلاحي باتخاذ القرارات المناسبة.

وفي إطار هاته الأهداف تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالرسوم الرئاسي رقم 82/106 المؤرخ في 13 مارس

1982 والذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 11 والمؤرخة في 16 مارس 1989 ولقد جاء هذا القرار منمندا لإدارة سياسية وضرورية

اقتصادية الناتجة عن:

- ضرورة العمل في سبيل الاستغلال الاقتصادي للبلاد بتحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجات الوطنية من المنتجات الفلاحية.

- رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف.

- رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني.

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي.

- زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح مساحات جديدة.

- تنمية الري ببناء السدود وحفر الآبار.

2. تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: هو مؤسسة مالية تنتمي إلى القطاع العمومي، ووسيلة من وسائل لسياسة

الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العامل الريفي وقد أنشئ في 13 مارس 1982 طبقا

للمرسوم الرئاسي رقم 82/106 وظهرت نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهو شركة مساهمة ذات رأس مال قدره

ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000)، ويتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه في آن واحد

بنك ودائع يودع الاعتمادات، وبنك تنمية أي تنفيذ مخططات وبرامج تنمية فلاحية، كما انه يعطي امتياز للمهين

الفلاحية والريفية بمنحها قروض وبشكل أسرع.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووظائفه

يمارس البنك الفلاحة والتنمية الريفية مهامه ووظائفه مثل أي بنك من بنوك التجارية وتكمن في :

1. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تنص المادة الرابعة من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحديد مهامه ومجالات تدخله.

وقد نصت المادة الرابعة من القانون الأساسي للبنك " تتمثل مهمة هذا البنك في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات

المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل، ومنح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

- تنمية مجموع قطاعات الفلاحة.

- تطوير الأعمال الفلاحية.

كما يسعى هذا البنك إلى تمويل: المؤسسات الفلاحية، تعاونيات التسويق، قطاع الغابات، المؤسسات الفلاحية الصناعية

بكل أنواعها، قطاع الصيد البحري، تعاونيات الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية "

ومن موارد البنك: رأسماله الاجتماعي، الاحتياطات والمؤونات، الودائع، الفوائد المحولة للاحتياطات، القروض ضمن الأسواق

الأجنبية، التسيقات لتمويل برامج التنمية.

كما نص المادة الرابعة من القانون الأساسي ان البنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:

- منح القروض بكل أنواعها.
- معالجة البنك للقروض، صرف، خزينة.
- الالتزام بالقيام بالضمانات.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

كما انه يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي، الصناعة التقليدية ومؤسسات القطاع

الخاص".

- ويمكن تقديم بنك بدر "BADR" في النقاط التالية:
- البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية.
- بنك شامل وعالمي يتدخل في تمويل جانب من القطاع الاقتصادي.
- استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- الشبكة الأكثر كثافة.
- مالا يقل عن 5.8 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية البنكية.
- 30% من التجارة الخارجية الجزائرية.

2. وظائف بنك الفلاحة وتنمية الريفية:

تكمن وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كأبي بنك تجاري إضافة إلى وظائف التي جاءت في المادة الرابعة من القانون

التأسيسي والتي تتلخص منها فيما يلي:

- ينفذ كل العمليات البنكية وزيادة توزيع القروض بشكل يتماشى مع السياسة الحكومية.
- يعمل على تطوير النشاط الحرفي والصناعي والزراعي.
- يتولى الوسائل الأساسية التي تعطيها إياه الدولة بصدد تأمين التمويل.
- تنمية الهياكل ونشاطات الإنتاج الفلاحي.
- تمويل مختلف الهياكل والنشاطات الفلاحية الصناعية والتي لها علاقة مباشرة بالقطاع الفلاحي.

- تمويل الهياكل المتبقية الأخرى غير التي ذكرت التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي.
- تمويل الهياكل والنشاطات الحرفية التقليدية في الوسط الريفي.
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومي.
- المشاركة في مجالات التوفير والاحتياط.

المبحث الثاني: أدوات جمع البيانات

هناك أساليب عديدة يستخدمها الباحث في جمع البيانات اللازمة للتعامل مع مشكلة معينة ومن ثم معالجتها، ومن بينها الملاحظة والتي تعتبر مشاهدة منهجية وتأتي على نوعين: ملاحظة بسيطة وملاحظة منظمة، إلى جانب المقابلة وتعتمد أيضا على المشاهدة تكون بين طرفين اثنين مفتوحة أو مقيدة، والأسلوب الثالث هو الاستبيان وهو من الأساليب الشائعة الاستعمال هدفه الحصول على معلومات تجاه الموضوع المدروس، ويجوز للباحث أن يستخدم هذه الأدوات منفردة أو مجتمعة وذلك تبعاً لطبيعة البحث وأهدافه وتوجهات الباحث والإمكانات المتاحة، وعليه فقد اعتمدت في دراستي على أداة المقابلة والملاحظة.

المطلب الأول: أداة المقابلة

من أهم أسباب اختيار المقابلة مع أنها صعبة التنفيذ وتستغرق وقت هو قلة عدد الموظفين المستهدفين بالمقابلة وتعد المقابلة أداة فعالة في حالات معينة من مثل: أن يكون المبحوثين من الأطفال أو الكبار الأميين الذين لا يستطيعون كتابة إجاباتهم بأنفسهم كما هو الحال في الاستبيان، بالإضافة إلى نوع مشكلة البحث التي تحتم قيام الباحث بمقابلة أفراد عينة الدراسة وطرح الأسئلة عليهم مباشرة، وتختلف المقابلة العلمية عن المقابلة العرضية، ويحتاج توضيح طبيعة المقابلة العلمية تناول تعريف المقابلة وأنواعها وإجراءات المقابلة وعوامل نجاحها ومزاياها وعيوبها على النحو التالي :

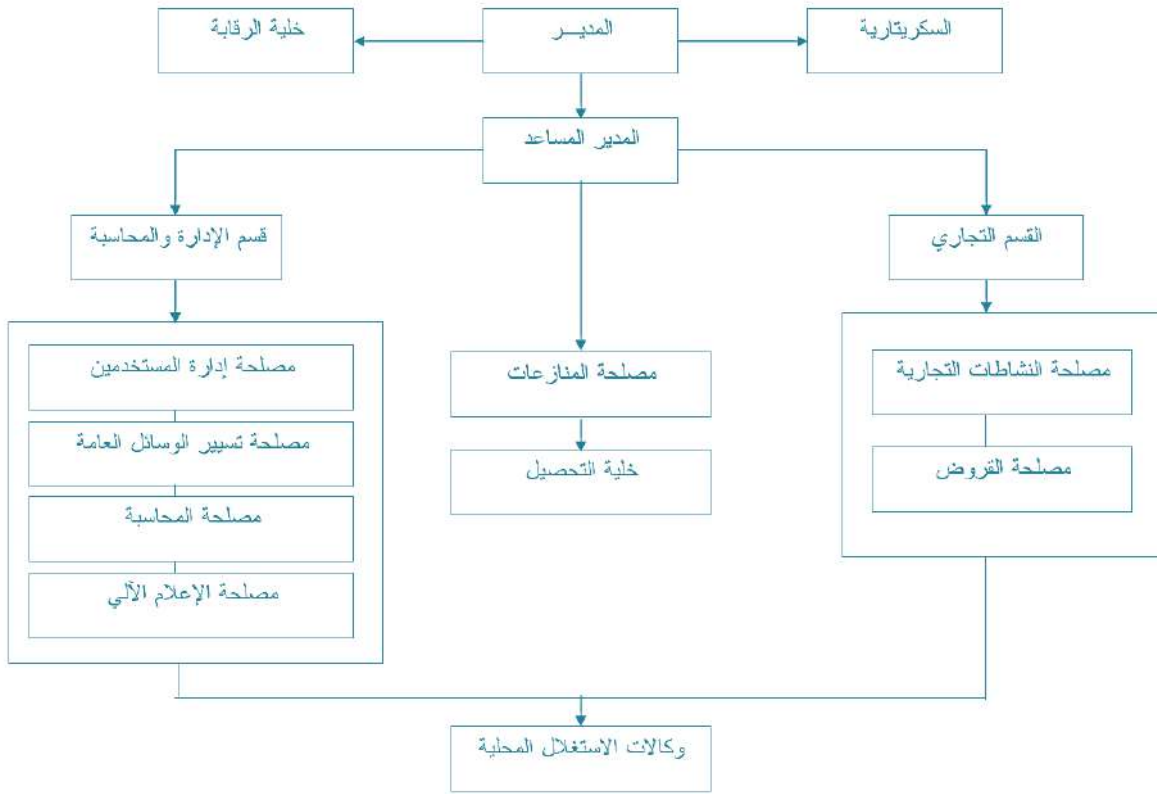
يقصد بالمقابلة تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التغيرات لدى المبحوث والتي تدور حول آراءه ومعتقداته.

كما تعرف المقابلة على بأنها محادثة بين شخصين، يبدأ الشخص الذي يجري المقابلة تهدف إلى الحصول على معلومات

وثيقة الصلة بالبحث.

وتهدف فلسفة المقابلة إلى التعرف على جوهر الإنسان الذي لا يمكن أن نصل إليه عن طريق المشاهدة، لأنّنا نرى ولكنه ينعكس في سلوكيات وأفعال يمكن مشاهدتها ومن خلال المقابلة تعرف الأسباب وفيها تكمن الحلول والمعالجات.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية لولاية ورقلة



المصدر من وثائق البنك

المطلب الثالث: رزمة المقابلة والأسئلة المعتمدة في الدراسة

1. رزمة المقابلة: (مصادق عليها من طرف مدير الوكالة محل الدراسة عد للملحق رقم 01)

خلال دراستي تمثلت تفاصيل المقابلة مع موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب محاور الأسئلة كما يلي:

الجدول رقم (1): رزنامة المقابلة 1 و 2 و 3 و 4

| نسبة الاجابة | محاور الأسئلة | ساعة المقابلة (تاريخ، توقيت) | المنصب | رقم المقابلة |
|--------------|------------------------------------|---------------------------------|--------------------------------|--------------|
| 100% | المحور الأول: السياسة النقدية. | 27/02/2022 09:30 - 11:30 | المدير | 1 |
| 100% | المحور الثاني: السيولة البنكية. | 02/03/2022 09:30 - 10:30 | رئيس قسم الادارة و المحاسبة | 2 |
| 100% | | 06/03/2022 09:15 - 11:00 | نائب المدير | 3 |
| 95% | | 09/03/2022 09:45 - 11:30 | المراقب 1 | 4 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يبين هذا الجدول المقابلات التي تمحورت حول موضوع السياسة النقدية والسيولة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية بولاية ورقلة محل الدراسة، حيث كانت أول مقابلة مع المدير بتاريخ 2022/02/27 والتي كانت مدتها ساعتين وكانت نسبة اجابته 100%، اما في يوم 2022/03/02 كانت المقابلة مع رئيس قسم الادارة و المحاسبة والتي كانت مدتها ساعة واحدة وكانت نسبة اجابته 100%، أما المقابلة الثالثة فكانت مع نائب المدير يوم 2022/03/06 وكانت مدتها ساعة و 45 دقيقة وكانت نسبة اجابته 100%، اما في يوم 2022/03/09 كانت المقابلة مع المراقب 1 والتي كانت مدتها ساعة و 45 دقيقة وكانت نسبة اجابته 95%.

الجدول رقم (2): رزنامة المقابلة 5 و 6 و 7 و 8

| رقم المقابلة | المنصب | ساعة المقابلة (تاريخ، توقيت) | محاور الأسئلة | نسبة الاجابة |
|--------------|------------------|---------------------------------|---|--------------|
| 5 | المكلف بالقروض | 14/03/2022 09:30 - 11:30 | المحور الثالث: أدوات السياسة النقدية. | 100% |
| 6 | المكلف بالتمويل | 17/03/2022 09:30 - 10:30 | | 100% |
| 7 | مصلحة المنازعات | 20/03/2022 09:15 - 11:00 | | 100% |
| 8 | المكلف بالمحافظة | 23/03/2022 09:45 - 11:30 | | 100% |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يبين هذا الجدول المقابلات التي تمحورت حول موضوع السياسة النقدية والسيولة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية بولاية ورقلة محل الدراسة، حيث كانت خامس مقابلة مع المكلف بالقروض بتاريخ 2022/03/14 والتي كانت مدتها ساعتين وكانت نسبة اجابته 100%، اما في يوم 2022/03/17 كانت المقابلة مع المكلف بالتمويل والتي كانت مدتها ساعة واحدة وكانت نسبة اجابته 100%، أما المقابلة السابعة فكانت مع مصلحة المنازعات يوم 2022/03/20 وكانت مدتها ساعة و 45 دقيقة وكانت نسبة اجابته 100%، اما في يوم 2022/03/23 كانت المقابلة مع المكلف بالمحافظة والتي كانت مدتها ساعة و 45 دقيقة وكانت نسبة اجابته 100%.

الجدول رقم (3): رزنامة المقابلة 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14

| نسبة الاجابة | محاور الأسئلة | ساعة المقابلة (تاريخ، توقيت) | المنصب | رقم المقابلة |
|--------------|--|---------------------------------|---|--------------|
| 100% | المحور الرابع: أدوات امتصاص فائض السيولة | 27/03/2022 09:30 - 11:30 | المكلف بالمحاسبة و المراقبة | 9 |
| 100% | | 29/03/2022 09:30 - 10:30 | المكلف بالمقايضة | 10 |
| 100% | | 31/03/2022 09:15 - 11:00 | المراقب 2 | 11 |
| 100% | | 04/04/2022 09:45 - 11:30 | مصلحة فحص الحسابات | 12 |
| 100% | | 07/04/2022 09:45 - 11:30 | مصلحة الصندوق | 13 |
| 100% | | 12/04/2022 09:45 - 11:30 | مصلحة عمليات الأوراق المالية والتجارية | 14 |

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يبين هذا الجدول المقابلات التي تمحورت حول موضوع السياسة النقدية والسيولة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية بولاية ورقلة محل الدراسة، حيث كانت تاسع مقابلة مع المكلف بالمحاسبة والمراقبة بتاريخ 2022/03/27 والتي كانت مدتها ساعتين وكانت نسبة اجابته 100%، اما في يوم 2022/03/29 كانت المقابلة مع المكلف بالمقايضة والتي كانت مدتها ساعة واحدة وكانت نسبة اجابته 100%، أما المقابلة الحادي عشر فكانت مع المراقب 2 يوم 2022/03/31 وكانت مدتها ساعة و45 دقيقة وكانت نسبة اجابته 100%، اما في يوم 2022/04/04 كانت المقابلة مع مصلحة فحص الحسابات والتي كانت مدتها ساعة و45 دقيقة وكانت نسبة اجابته 100%، اما في يوم 2022/04/07 كانت المقابلة مع مصلحة الصندوق والتي كانت

مدتها ساعة و45 دقيقة وكانت نسبة اجابته 100%، اما في يوم 2022/04/12 كانت المقابلة مع مصلحة عمليات الأوراق المالية والتجارية والتي كانت مدتها ساعة و45 دقيقة وكانت نسبة اجابته 100%.

2. الأسئلة المعتمدة في الدراسة

- أثناء دراستنا لموضوع دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية قمنا بطرح الأسئلة التالية على موظفي البنك حيث إجابات الموظفين حول هذه الأسئلة كانت تحليل في المبحث الثالث :
- ما أريكم في السيولة لدى البنك ؟
 - في أي سنة تم تسجيل ارتفاع الفائض في السيولة البنكية ؟
 - ما هي أسباب فائض السيولة ؟
 - ما هي أكثر فعة تضع الودائع في البنك ؟
 - هل الفئة الأكثر التي تضع الودائع في البنك لها تأثير أكبر على فائض السيولة عن غيرها من الفئات الأخرى ؟
 - كيف يتم إدارة السيولة لدى البنك ؟
 - ما هي الأساليب المتخذة لامتناس فائض السيولة البنكية ؟
 - ما هي أكثر أداة فعالة لامتناس فائض السيولة أداة الاحتياطي القانوني أم استرجاع السيولة أم تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة ؟
 - هل استحداث أدوات السياسة النقدية كان كافيا لامتناس فائض السيولة عن الادوات التقليدية ؟
 - هل هناك معوقات تواجهكم لإدارة السيولة ؟
 - ما هي نسب الاحتياطي القانوني المطبقة لكل سنة ؟
 - ما هي النسبة الإجمالية التي تصل لها نسبة الاحتياطي القانوني من الوعاء الذي على أساسه يتم احتساب الاحتياطي القانوني ؟
 - متى تم البدء بتنفيذ أداة استرجاع السيولة ؟
 - متى تم البدء بتنفيذ أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة ؟
 - ما هي إجمالي الودائع لكل سنة ؟
 - ما هي إجمالي القروض لكل سنة ؟
 - ما هو عدد الودائع المودعة لدى البنك و عدد القروض الممنوحة من طرفه ؟

- ما هي نسب امتصاص السيولة من خلال أداة الاحتياطي القانوني ؟
- ما هي نسب امتصاص السيولة من خلال أداة استرجاع السيولة ؟
- ما هي نسب امتصاص السيولة من خلال أداة تسهيلة الوديعه المغلة للفائدة ؟

المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة و تحليلها

بعد دراستنا لموضوع السيولة داخل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة و دور أدوات السياسة النقدية فيتحقيقها نجد أن هذا البنك يعاني من فائض في السيولة و لا يقابل هذا الفائض فعالية كبيرة في التوظيف وتحليل النتائج التالية مبني على أجوبة موظفي البنك على الأسئلة المعتمدة في الدراسة .

المطلب الأول : إشكالية فائض السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة

على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية توجه نسبة السيولة لضمان حماية المودعين و هي تعبر عن العلاقة بين الأصول السائلة لمدة قصيرة و الخصوم المستحقة لأجل قصير حيث :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة على المدى القصير}}{\text{الخصوم المستحقة لأجل قصير}} \%$$

حيث بدأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطبيقها ابتداءا من سنة 2002.¹

يؤدي غياب التوازن بين موارد و استخدامات البنك إلى ظهور اختلال يتمثل في فائض أو عجز في السيولة ، فقد يكون هذا الاختلال ظرفي أو موسمي فلا يشكل خطورة كبيرة ، أما في حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وقرلة فقد شهد ارتفاع الفائض المسجل في السيولة البنكية منذ سنة 2012 و في سنة 2014 شهدتناخفاضا ، مما يدل على وجود خلل هيكلي يستدعي البحث عن أسبابه و مصادره و إيجاد حلول له .

لقد عرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تحسنا متواصلا في ظرف يتميز بفائض في السيولة على مستوى السوق النقدية و ادخارات مالية متزايدة ، مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي ، هذا الارتفاع في مستوى السيولة البنكية يفوت على البنك فرصة تحقيق أرباح و توظيف و استثمار تلك الأموال السائلة من جهة ، و عدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات تحفيز الاقتصاد الوطني ، و تعود أسباب فائض السيولة البنكية إلى :

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة ورقلة - 2019

- تزايد حجم الادخار من قبل الأفراد و احتجاجهم على وضع ودائعهم كون البنك وضع نسب فائدة تحفيزية وذلك لجلب المدخرات .

- نمو الودائع البنكية على القروض لاسيما منها ودائع التجار (أشخاص طبيعيين) بالإضافة إلى الأشخاص الغير مقيمين (المهاجرين) و الذين يودعون مبالغ ضخمة لسنوات متتالية دون سحبها .

الجدول رقم (4): إجمالي الودائع البنكية المودعة لدى البنك خلال الفترة 2014-2021

| السنوات | عدد الودائع | مجموع الودائع (د.ج) |
|---------|-------------|---------------------|
| 2014 | 45 | 8.500.000.000 |
| 2015 | 63 | 1.170.000.000 |
| 2016 | 75 | 920.000.000 |
| 2017 | 109 | 1.033.200.000 |
| 2018 | 120 | 1.866.227.954 |
| 2019 | 139 | 5.504.531.061 |
| 2020 | 259 | 1.209.067.519 |
| 2021 | 324 | 9.762.089.979 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول نلاحظ أن نشاط البنك في تجميع الودائع نما متواصلا على القروض حيث انتقل مجموع الودائع البنكية (ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل) من 8.500.000000 دج سنة 2014 إلى 1.170.000000 دج سنة 2015 ، ثم تنخفض إلى 920.000000 دج سنة 2016 ثم ترتفع إلى 1.033.200000 دج سنة 2017 لتستمر في الارتفاع إلى 1.866.227954 دج نهاية سنة 2018 و 5.504.531061 دج نهاية سنة 2019.

و نشير انه لم يكن لارتفاع الودائع لدى البنك أن يتسبب في ظهور فائض في السيولة البنكية لو أنه كان يستخدمها و يوظفها بطريقة عقلانية ، فقد انتقل مجموع القروض الممنوحة من 32.000000 دج سنة 2014 إلى 15.600000 دج سنة 2015 ثم ترتفع إلى 24.000000 دج سنة 2016 و تنخفض إلى 20.600000 دج سنة 2017 ثم تصل في الارتفاع إلى 350.000000 دج نهاية سنة 2018 ثم انخفض إلى 100.000000 دج نهاية سنة 2019

الجدول رقم (5): إجمالي القروض البنكية الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة 2014-2021

| السنوات | عدد القروض (قرض) | مجموع القروض(د.ج) |
|---------|------------------|-------------------|
| 2014 | 40 | 32.000.000 |
| 2015 | 41 | 156.000.000 |
| 2016 | 30 | 24.000.000 |
| 2017 | 40 | 206.000.000 |
| 2018 | 32 | 350.000.000 |
| 2019 | 22 | 100.000.000 |
| 2020 | 34 | 90.432.000.000 |
| 2021 | 41 | 40.366.000.000 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن في سنة 2014 بلغ عدد القروض 40 قرض وبلغ مجموع القروض 32.000.000 دج، وفي سنة 2015 بلغ عدد القروض 41 قرض وبلغ مجموع القروض 156.000.000 دج، وفي سنة 2016 بلغ عدد القروض 30 قرض وبلغ مجموع القروض 24.000.000 دج، وفي سنة 2017 بلغ عدد القروض 40 قرض وبلغ مجموع القروض 206.000.000 دج، وفي سنة 2018 بلغ عدد القروض 32 قرض وبلغ مجموع القروض 350.000.000 دج، وفي سنة 2019 بلغ عدد القروض 22 قرض وبلغ مجموع القروض 100.000.000 دج، وفي سنة 2020 بلغ عدد القروض 34 قرض وبلغ مجموع القروض 90.432.000.000 دج، وفي سنة 2021 بلغ عدد القروض 41 قرض وبلغ مجموع القروض 40.366.000.000 دج،

- تجاوز الادخار على حجم الاستثمار، حيث يفوق حجم الودائع البنكية بكثير حجم القروض البنكية، لذا يتطلب من البنك أن يقوم بتوظيف الأموال القابلة للإقراض في قنوات استثمارية بدل التركيز على القروض التجارية و منها قروض الاستيراد ، و يبين الجدول التالي الفرق بين موارد البنك و استخداماته الذي يعكس فائض السيولة البنكية .

الجدول رقم (6): تطور فائض الودائع البنكية على القروض البنكية خلال الفترة 2014-2021

| السنوات | مجموع الودائع (دج) | مجموع القروض (دج) | الفرق (دج) |
|---------|--------------------|-------------------|---------------|
| 2014 | 8.500.000000 | 32.000000 | 8.468.000.000 |
| 2015 | 1.170.000000 | 15.600000 | 1.154.400.000 |
| 2016 | 920.000000 | 24.000000 | 896.000.000 |
| 2017 | 1.033.200000 | 20.600000 | 1.012.600.000 |
| 2018 | 1.866.227954 | 350.000000 | 1.516.227.954 |
| 2019 | 5.504.531061 | 100.000000 | 5.404.531.061 |
| 2020 | 1.209.067519 | 90.432000 | 1.118.635.519 |
| 2021 | 9.762.089979 | 40.366000 | 9.721.723.979 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن في سنة 2014 الفرق بين مجموع الودائع ومجموع القروض بلغ 8.468.000.000 دج، وفي سنة 2015 الفرق بين مجموع الودائع ومجموع القروض بلغ 1.154.400.000 دج، وفي سنة 2016 الفرق بين مجموع الودائع ومجموع القروض بلغ 896.000.000 دج، وفي سنة 2017 الفرق بين مجموع الودائع ومجموع القروض بلغ 1.012.600.000 دج، وفي سنة 2018 الفرق بين مجموع الودائع ومجموع القروض بلغ 1.516.227.954 دج، وفي سنة 2019 الفرق بين مجموع الودائع ومجموع القروض بلغ 5.404.531.061 دج، وفي سنة 2020 الفرق بين مجموع الودائع ومجموع القروض بلغ 1.118.635.519 دج، وفي سنة 2021 الفرق بين مجموع الودائع ومجموع القروض بلغ 9.721.723.979 دج،

إن الفائض في السيولة النقدية لدى البنوك لا يعني أنها سليمة ، بل أن هنالك مشكل في فعالية سياسة القروض ، و أن هذه البنوك لا تقدم الكثير للاقتصاد ، و ما يدل على ضعف الوساطة البنكية أن الموارد المجمعة لدى البنك المتمثلة في الودائع بجميع أنواعها تعادل أضعاف الاستخدامات المتمثلة في القروض فياغلب السنوات ما يعبر عن الإفراط الكبير في السيولة ، كما أن

جانبا للاستخدامات يعبر عن عدم استغلالهذه الموارد فيما يستدعي العمل على وضع سياسة تساهم في جمع الموارد و استخدامها في الوقت نفسه .¹

المطلب الثاني: الادوات المتخذة لامتنصاص فائض السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة

بعد أن كان البنك المركزي يتدخل من خلال أدوات السياسة النقدية من اجل التحكم في معدلات التضخم، وبعد أن كان مصدر توفير السيولة للبنوك بإعادة تمويلها، وعليه تم إيجاد الادوات التالية للتحكم في السيولة البنكية:

1. أداة الاحتياطي القانوني :

تؤدي آلية الاحتياطي القانوني دورا مهما في التحكم في السيولة البنكية من خلال تجميد جزء من الودائع التي تحصل عليها البنك في حساب لدى البنك المركزي ، و تعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي القانوني فيالحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي ، فيفرض بنك الجزائر معدل الاحتياطي القانوني على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة فتقل النقود المتاحة لديه و بالتالي يقلل من منح الائتمان و هذاما يؤدي إلى تخفيض السيولة الفائضة لديه ، حيث تم رفعه من 8 % سنة 2014 إلى 12 % سنة 2015 وكذلك في سنة 2016 أما سنة 2017 لم تكن متاحة من طرف البنك لبقى حتى تم خفضه إلى 8 % سنة 2018 ليصل في الانخفاض إلى 4 % سنة 2019 ، ثم تم رفعه إلى 8 % سنة 2020 ليصل إلى 12% سنة 2020 حسب التعليمات الصادرة مؤخرا في 14 فيفري 2020 من قبل بنك الجزائر .²

الجدول رقم (7): نسب الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2014-2021

| السنوات | 2014 | 2015 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|--------------------|------|------|------|------|------|------|
| الاحتياطي القانوني | 8% | 12% | 12% | 8% | 4% | 8% |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

¹معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

²معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

2. أداة استرجاع السيولة:

تعتبر أداة استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها كأسلوب لسحبفائض السيولة، و قد دخلت حيز التنفيذ لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية منذ سنة 2014 ، و تعتمد أداةاسترجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في حال لديه سيولة فائضة من خلالالإعلان عن مناقصة و يتم اعتبارها توظيف على بياض بمعدل فائدة ثابت أو متغير .

3. أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة :

جاء تطبيق أداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي و قدشرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطبيقها منذ سنة 2014، و تعبر عن توظيف لفائض السيولة الموجودبنك الفلاحة و التنمية الريفية لدى بنك الجزائر ، و ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض يمنحبنك الفلاحة و التنمية الريفية لبنك الجزائر ، يستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها و معدل فائدةثابت يحدده بنك الجزائر، و قد حدد مجلس النقد و القرض تسهيلة الوديعة بنسبة 0.25 % من مجموع الودائعالمسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2014 على أن يتم إيداع قيمة هذه النسبة في صندوق ضمان الودائع البنكية في. أجل أقصاه 15 ديسمبر 2015 و لقد اكتملت تشكيلة الأدوات غير المباشرة في إطار تنفيذ السياسة النقدية لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية كما يلي :

- احتياطي قانوني من 8 % سنة 2016 إلى 12 % سنة 2017 إلى غاية سنة 2018 ، ثم 8 % سنة 2019 إلى 4 % سنة 2020 ، ثم 8 % سنة 2021

- استرجاع السيولة ل 3 أشهر سنة 2018 ، حددت المناقصة لسته (06) أشهر كأقصى تقدير عوض ثلاثةأشهر و بنسبة فائدة أكثر تحفيزا¹.

- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة التي حددت ب 0.25 % من مجموع الودائع البنكية المسجلة بتاريخ 31. ديسمبر 2015 و قد ساهمت الأدوات الثلاثة السابقة الذكر في امتصاص فائض السيولة وفق التوزيع الآتي :

¹معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم (8): نسب امتصاص السيولة بحسب كل نوع من الادوات خلال الفترة 2014-2021

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| استرجاع السيولة | 65.04 | 38.33 | 57.29 | 36.29 | 42.95 | 25.06 | 39.16 | 21.75 |
| تسهيله الوديعة | 05.04 | 38.94 | 24.04 | 47.21 | 39.76 | 40.29 | 20.45 | 31.25 |
| الاحتياطي القانوني | 23.55 | 16.73 | 12.67 | 10.14 | 11.29 | 13.12 | 15.26 | 19.70 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال البيانات المبينة في الجدول يظهر أن الاستعمال المنتظم لأدوات استرجاع السيولة و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة و

الاحتياطي القانوني في إدارة السياسة النقدية يبين الأولوية التي يمنحها بنك الجزائر لتحسين ضبط السيولة البنكية.¹

من خلال ما سبق ، فان التنسيق بين الأدوات الثلاثة للسياسة النقدية مكن بنك الفلاحة و التنمية الريفية من ممارسة سياسة

نقدية خلال الفترة 2014-2021، تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة البنكية خاصة و انه تم تعزيز الاحتياطي

القانوني كأداة تقليدية للسياسة النقدية و بعدها تم اعتماد آلية استرجاع السيولة و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة اللتين قد مكنتنا

السلطات النقدية إلى ابعاد حد من سحب المبالغ الفائضة من السيولة البنكية .

¹معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط الجزء النظري على الدراسة الميدانية و ذلك بدراسة السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة و دور أدوات السياسة النقدية في تحقيقها له ، مروراً بماهيته و أهدافه والمهام الموكلة بها ، و تبين أن هناك فائض في السيولة حيث شكلت الودائع البنكية مصدراً هاماً لارتفاع أحجام السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أصبح يشهد فائضاً هيكلياً مما استدعى استحداث آليات جديدة لامتصاصه ، فقد اعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أداة الاحتياطي القانوني و بشكل كبير على أداة استرجاع السيولة و تسهيله الودائع ، و يرجع ذلك لمرونة الأدوات و سرعة استجابتهما للتغيرات التي تحصل على أحجام السيولة البنكية و امتصاص أكبر قدر من السيولة الفائضة .

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع السياسة النقدية و السيولة البنكية التي أدت إلى معرفة أن أدوات السياسة النقدية لها دور فعال في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية، فالسياسة النقدية تعتبر إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية حيث تتعدى تأثيراتها السياسات الأخرى لما توفره من سيولة لازمة للاقتصاد ، إضافة إلى مساهمتها الفعالة في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، تحقيق النمو الاقتصادي ، التشغيل الكامل ، التحكم في معدلات التضخم و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و استقرار أسعار الصرف .

تستعمل أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهدافها حيث تتكون من أدوات مباشرة و التي تستخدم قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما ، و تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما و نوعا ، و أدوات غير مباشرة تعتمد على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرضو طلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية .

و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن البنك المركزي يعتمد على الأدوات النقدية الغير مباشرة ، مركزا في ذلك على أداة الاحتياطي القانوني إلى جانب الأدوات الحديثة كأداة استرجاع السيولة و تسهيل الوديعة المغلقة للفائدة ، الأمر الذي جعله يتحكم بشكل فعلي في فائض السيولة مدعما بذلك الاستقرار النقدي ، و عليه يمكن القول أن أدوات السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة 2014-2015 فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي .

ويمكننا أن نستخلص من النتائج :

1- اختبار الفرضيات:

- 1/ هل تعتبر السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي؟
 - تعتبر السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي.
- ولأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للمعروض ولمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق الاستقرار والتوازن النقدي. ومنه نكون قد اجبنا على التساؤل.

● 2/ كيف يتم إدارة السيولة البنكية من خلال مجموعة من النسب تؤثر فيها عمليات السحب والإيداع، والمخاطر المترتبة عليها هي عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته عند الاستحقاق؟

● يتم إدارة السيولة البنكية من خلال مجموعة من النسب، و تؤثر فيها عمليات السحب و الإيداع ، و المخاطر المترتبة عليها هي عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته عند الاستحقاق.

يتم إدارة السيولة البنكية من خلال مجموعة من النسب لمعرفة كفاية السيولة النقدية في البنك بالإضافة إلى مجموعة من النظريات.

و يؤثر في هذه السيولة عوامل داخلية منها تحديد أسعار الصرف و الفائدة و أخرج خارجية منها عمليات السحب و الإيداع على الودائع، و المخاطر المترتبة عليها هي عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته عند الاستحقاق و كذلك عدم قدرته على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسيلها بأسعار غير عادلة.

● 3/ هل للسياسة النقدية في بنك الفلاحة والتنمية المحلية دور فعال في التأثير على النمو الاقتصادي؟

● للسياسة النقدية لبنك الفلاحة والتنمية المحلية دور فعال في التأثير على النمو الاقتصادي

و من بين نتائج تطبيق أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية هي امتصاص الفائض منها و بالتالي المحافظة على استقرار الأسعار.

وذلك بأن البنك المركزي يقوم باستخدام مختلف الآليات و المتمثلة في أدوات السياسة النقدية أساسا بالإضافة إلى آليات أخرى و لمواجهة فائض السيولة و ضبطها لجأ البنك المركزي إلى التدخل في السوق النقدية ، و من بين نتائج تطبيق أدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية هي امتصاص الفائض منها و بالتالي المحافظة على استقرار الأسعار أيضا بتطبيق سياسة توسعية تحققت تمويل عجز الميزانية العامة و إعادة تمويل الجهاز البنكي الذي يعاني من عجز في سيولته و بتطبيق سياسة انكماشية الذي يتحول فيها الجهاز البنكي من مقترض للسيولة إلى مقرض لها مما جعله في غنى تام عن اللجوء إلى البنك المركزي .

2- نتائج الدراسة:

انتهت الدراسة بالتوصل إلى النتائج التالية :

النتائج النظرية : تتلخص نتائج الدراسة النظرية فيما يلي :

(1) السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض إدارة كل من النقود والائتمان و الرقابة عليها وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد و التأثير عليها و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تهدف إليها الحكومة .

(2) يسعى البنك المركزي إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية و ذلك بتباعه إستراتيجية معينة تبدأ بتحقيق الأهداف الأولية كحلقة بداية ثم أهداف وسيطية للوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير مباشرة على الناتج المحلي و مكوناته .

(3) يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية و المسؤول المباشر على رسم و تنفيذ السياسة النقدية جملة من الأدوات المباشرة و الغير مباشرة و التي يتحكم من خلالها في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم و نوع الائتمان البنكي من اجل تحقيق الأهداف المسطرة سواء كانت أولية أو وسيطية أو نهائية، و هذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما.

(4) ينتقل اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال قنوات انتقال السياسة النقدية التي يبلغ بها اثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط .

(5) تعتبر السيولة أهم مؤشر مالي دال على ملاءة البنك التجاري ، و توصلنا أن المشكلة الحقيقية تكمن في إدارة هذه السيولة بالأسلوب الذي يحقق للبنك التجاري التوازن ما بين السيولة و الربحية للمحافظة على سلامة المركز المالي لهذا البنك .

(6) السيولة تعني قدرة البنك على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة و بدون خسارة فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد و إنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة باعتبار أن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية، و لهذا تلجأ البنوك إلى العديد من الأدوات التي تساعد على تحقيق المرونة في إدارتها لسيولتها النقدية دون أن تتعرض لمخاطر من جراء ذلك.

(7) تحتفظ البنوك التجارية بالسيولة لمواجهة الطلب على الودائع بأنواعها و تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل أو الاقتراض من البنوك الأخرى هذا من جهة، و من جهة أخرى لاستغلال فرص الاستثمار باعتبار البنوك احد المؤسسات التجارية التي تسعى بمجملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، فتقسم السيولة إلى القانونية و سيولة إضافية و سيولة احتياطية ، حيث يتم

الحصول على السيولة من جانب الأصول من خلال بيع بعض الأصول قبل استحقاقها و من جانب الخصوم من خلال تنمية الودائع .

(8) تعني إدارة السيولة البنكية معرفة احتياجات البنك من النقد و الأصول السائلة و كيفية مواجهة هذه الاحتياجات ، و تعبر هذه الاحتياجات عن كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها و التي تعتبر احد المشكلات الأساسية التي تستحوذ على الاهتمام في الجهاز المصرفي و يرجع ذلك إلى أن زيادة السيولة المحتفظ بها نتيجة عدم توظيف تلك الأموال السائلة الزائدة و نقص السيولة تعني انهيار البنك و عجزه على الوفاء بواجباته ، فتعتمد البنوك لإدارة سيولتها على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها و بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالإضافة إلى مجموعة من النظريات .

(9) تؤثر على السيولة البنكية عوامل داخلية و أخرى خارجية فالبنك عليه أن يهتم بتأثير هذه العوامل ، كما تعرف مخاطر السيولة على أنها عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى .

(10) يقوم البنك المركزي باستخدام مختلف أدوات السياسة النقدية من مباشرة و غير مباشرة و لمواجهة فائض السيولة الذي ميز السوق النقدية بين البنوك لجأ البنك المركزي لغرض ضبط السيولة و التحكم في وتيرة نموها إلى التدخل في هذه السوق ففي ظروف سياسة انكماشية و توسعية قامت السياسة النقدية بامتصاص السيولة من خلال هذه الأدوات بما يسمح بالمحافظة على استقرار الأسعار كهدف رئيسي .

النتائج التطبيقية: من خلال الدراسة التي قمت بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة استنتج ما يلي :

(11) تبين أن هناك فائض في السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة ورقلة - حيث شكلت الودائع البنكية مصدرا هاما لارتفاع أحجام السيولة لدى هذا البنك .

(12) الفائض الميكلي الذي شهده بنك الفلاحة و التنمية الريفية استدعى استحداث آليات جديدة لامتناعه هي أداة استرجاع السيولة و أداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة .

(13) اعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على أداة الاحتياطي القانوني و بشكل كبير على أداة استرجاع السيولة و تسهيلة الودائع المغلة للفائدة ، و يرجع ذلك لمرونة الأدوات و سرعة استجابتهما للتغيرات التي تحصل على أحجام السيولة البنكية و امتصاص أكبر قدر من السيولة الفائضة .

توصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات المتوصل إليها :

- العمل على تنشيط السوق المالية كونها ستساهم في توفير فرص لتوظيف السيولة البنكية خارج السوق النقدية .
- تحفيز على تمويل المشاريع و الاستثمارات و ذلك بتسهيل إجراءات منح القروض .
- نشر الوعي البنكي لدى الجمهور .
- تنوع أدوات السياسة النقدية و إعادة تفعيل الادوات التي لم تعد قيد الاستعمال .
- جعل التحكم في وتيرة السيولة البنكية و ضبطها من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية .

آفاق الدراسة :

في هذا الإطار و بناء على الدراسة التي قمت بها يمكن طرح مواضيع جديدة بالبحث مستقبلا و هي :

- فعالية ضبط السيولة البنكية لدى البنوك التجارية .
- إشكالية فائض السيولة لدى البنوك و الادوات المناسبة لامتصاصه .
- فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة البنكية لدى البنوك الجزائرية .

المراجع

المراجع

أولا : الكتب :

1. أبو الفتوح علي نافة احمد ، نظرية النقود و الأسواق المالية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، مصر ، 2001
2. الحلاق سعيد سامي و العجلون محمد محمود ، النقود و البنوك و البنوك المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ،
3. الدليمي عوض فاضل إسماعيل ، النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، العراق ، 1990
4. العيادي احمد صبحي ، إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010
5. السيد الهواري ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1981
6. السمهوري محمد سعيد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الشروق ، الأردن ، 2012
7. الشرقي مصطفى ، السياسات النقدية و المصرفية ، ط 2 ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، 1984
8. السيد الهواري ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1981
9. برعي محمد خليل و سويقي عبد الهادي ، النقود و البنوك ، مكتبة نهضة الشروق ، مصر ، 1984
10. بن هاني حسين ، اقتصاد النقود و البنوك المبادئ و الأساسيات ، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002.
11. حماد طارق عبد العال ، إدارة السيولة في الشركات و المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2012
12. حنفي عبد الغفار و عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر 2004 – 2003 ،
13. ذيب سوازن سمير وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2012
14. رحيم حسين ، النقد و السياسة النقدية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006
15. رحيم حسين ، الاقتصاد المصرفي ، دار بهاء للنشر و التوزيع ، قسنطينة ، 2008.
16. سيد علي عبد المنعم ، اقتصاديات النقود و المصارف ، الأكاديمية للنشر ، الأردن ، 1988
17. شامية احمد زهير ، اقتصاديات النقود و المصارف ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2007
18. عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاد النقود و البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007

- 19 . قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005
- 20 . كنعان علي ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2012
- 21 . لعمارة جمال ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007
- 22 . مطر محمد و فايز تيمم ، إدارة المحفظة الاستثمارية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005
- 23 . مفتاح صالح ، النقود و السياسة النقدية المفهوم ، الأهداف ، الادوات ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2005
- 24 . ملاك وسام ، النقود و السياسات النقدية الداخلية ، قضايا نقدية و مالية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2000
- 25 . ناصر سليمان ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، مكتبة الريام ، الجزائر ، 2006
26. يوسف حسن يوسف ، البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول ، دار التعلم الجامعي ، مصر ، 2014.
27. عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 – 2004

28. طارق عبد العال حماد ، إدارة السيولة في الشركات و المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2012

29. سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2012

ثانيا : مذكرات و أطروحات علمية :

1. اسعد إيمان ، فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، ورقة العربي بن مهدي أم البواقي ، الجزائر 2017 – 2016.
2. اكن لونيس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة 2011 – 2010 ، الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، ورقة الجزائر 3
3. بقبق ليلي أسهمان ، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ، ورقة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2014 – 2015.
4. بن لدغم فتحي ، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك و مالية ، ورقة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2012 – 2011

5. جبار بشرى ، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة
الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية تأمينات و تسيير المخاطر ، ورقة العربي بن مهدي أم البواقي ، الجزائر ، 2012-
2013.

6. حمي حورية ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في
العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، ورقة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2006 – 2005

7. ديبونة محمد الصغير ، اثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،
تخصص مالية و بنوك ، ورقة قاصدي مرياح ورقة ، الجزائر ، 2016-2017

8. سنوسي خديجة ، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم
الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، ورقة العربي بن مهدي أم البواقي ، الجزائر ، 2015 – 2014

9. شبيرة يمينة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقار النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم
الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، ورقة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2015-2016

10 . شمول حسين ، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم
الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، ورقة الجزائر ، 2001

11 . صيود سهام ، تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر- في العلوم
الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، ورقة العربي بن مهدي أم البواقي ، الجزائر ، 2012-2013

12 . عاشور ناجية ، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،
تخصص نقود و مالية ، ورقة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013-2014

13. محمد الصغير ديبونة ، اثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،
تخصص مالية و بنوك ، جامعة قاصدي مرياح ورقة ، الجزائر ، 2016 – 2017

14 . لوني سي هدى ، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،
تخصص نقود و بنوك ، ورقة الجزائر 3، 2012 – 2011

15. ناجية عاشور ، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،

تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013 – 2014

ثالثا : مجالات علمية :

1. الشماع خليل محمد حسن ، إدارة السيولة في المصرف التجاري ، مجلة كلية الكويت للعلوم الاقتصادية ، 2012 ، معهد

الدراسات المصرفية ، السلسلة الخامسة ، العدد 2

2. رجراج وهيبية ، إدارة السيولة البنكية في البنوك التجارية و دور البنك المركزي في تنظيمها ، المجلة 2014 ، الجزائرية للعملة و

السياسات الاقتصادية ، العدد 05

3. عبد الفتاح احمد ، قرارات لجنة بازل و إدارة الأموال في البنوك ، مجلة المصارف العربية ، العدد 16 مصر ، 1994

4. وهيبية رجراج ، إدارة السيولة البنكية في البنوك التجارية و دور البنك المركزي في تنظيمها ، المجلة الجزائرية للعملة و السياسات

الاقتصادية ، العدد 05 ، 2014

5. خليل محمد حسن الشماع ، إدارة السيولة في المصرف التجاري ، مجلة كلية الكويت للعلوم الاقتصادية ، معهد الدراسات

المصرفية ، السلسلة الخامسة ، العدد 2 ، 2012

6. احمد عبد الفتاح ، قرارات لجنة بازل و إدارة الأموال في البنوك ، مجلة المصارف العربية ، العدد 16 ، مصر ، 1994

رابعا : محاضرات :

1. ساعد ابتسام ، السياسة النقدية و معالجات التضخم ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد

نقدي و بنكي ، 2016-2017

2. لجيلح الطيب ، الأدوات الكمية للسياسة النقدية ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، تخصص مالية ، 2014-

2015

خامسا : مراجع باللغة الأجنبية :

1. Ross and Peter , commercial Bank management , ed , irwine , McGraw-hill,
. 1999

2. aphaniahakungamaaka 'the relationshipbetweenliquidityrisk and financial
performance of commercial banks in Kenya 'October 2013.

3. Muhamed Akram, The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, June 2011.
4. -Roger Miller, David Van Hoose , Money, Banking and Financial Markets .south Western, Publishing.
5. W.C. Paterson, Income, Employment and Economic growth .Norton an company. p281
6. Jean_françois Drevet ; A quoi sert la banque centrale européenne ? in problèmes économiques , 26 septebre n332 ;2007 ;p39.
7. Sylvester Eijffinger and Macro Hoeberrichts ” THE TRADE OFF” between central bank Independence conservativeness, OXFORD, economic papers, vol 50, n° 03, July.1998.
8. Ammour Benhalima, Monnaie et régulation monétaire, édition Dahleb 1997.
9. Gerard Marie Henry, les marches financiers, ED Armond colin, paris, 1999
10. Ross and Peter , commercial Bank management , ed , irwine , Mc Graw-hill , 1999

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني الموسوعة العربية، تاريخ دخول الموقع 2022/04/23 على الساعة 18:30
2. موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية، <https://badrbanque.dz/>، تاريخ دخول الموقع 2022/05/03 على الساعة 10:15
3. <https://hbrarabic.com/> السياسة-النقدية/المفاهيم-الإدارية/، تم الاطلاع بتاريخ 2022/04/14
4. <https://www.startimes.com/?t=28096575>، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/04/16
5. <https://www.etoro.com/ar/investing/money-market-vs-capital-market>، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/04/18
6. <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/580650>، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/04/24
7. <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2018/09/24/world-economic-outlook-october-2018>، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/04/35



الملاحق

ETAT FINANCIER 2019

U: en Dinars

| ACTIF | 31/12/2019 | 31/12/2018 |
|--|----------------------|----------------------|
| CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | 227 811 806 122,61 | 247 114 702 459,79 |
| ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | - | - |
| ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 75 357 868 156,55 | 75 419 395 920,95 |
| PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 139 139 303 584,12 | 123 046 776 018,10 |
| PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | 1 044 395 025 003,27 | 935 338 814 931,82 |
| ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE | 39 902 769 196,96 | 39 976 721 625,06 |
| IMPÔTS COURANTS - ACTIF | 6 622 069 117,15 | 11 220 450 721,51 |
| IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | 2 283 677 956,25 | 2 144 932 425,59 |
| AUTRES ACTIFS | 5 692 687 038,81 | 4 390 020 827,60 |
| COMPTES DE RÉGULARISATION | 4 595 206 409,61 | 9 475 230 422,99 |
| PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES | 13 427 475 311,77 | 13 508 287 406,81 |
| IMMEUBLES DE PLACEMENT | - | - |
| IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 16 648 018 859,23 | 15 528 620 311,01 |
| IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | 38 188 189,05 | 15 278 670,57 |
| ÉCART D'ACQUISITION | - | - |
| TOTAL DE L'ACTIF | 1 575 914 094 885,39 | 1 477 179 231 721,80 |



BADR BANK



www.badrbanque.dz

1

ETAT FINANCIER 2019

U: en Dinars

| PASSIF | 31/12/2019 | 31/12/2018 |
|---|----------------------|----------------------|
| BANQUE CENTRALE | - | - |
| DÉTTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 152 367 638 120,88 | 75 954 641 636,54 |
| DÉTTES ENVERS LA CLIENTÈLE | 1 224 430 102 825,89 | 1 196 873 136 972,58 |
| DÉTTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | 10 193 140 675,06 | 10 851 312 674,81 |
| IMPÔTS COURANTS - PASSIF | 7 398 932 784,99 | 8 200 547 785,74 |
| IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | 329 999 838,54 | 236 809 085,46 |
| AUTRES PASSIFS | 7 191 064 717,03 | 5 472 113 011,89 |
| COMPTES DE RÉGULARISATION | 16 145 852 763,96 | 20 236 203 734,20 |
| PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | 8 897 515 996,75 | 8 632 476 818,26 |
| SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | - | - |
| FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | 33 106 610 826,50 | 37 475 912 136,47 |
| DÉTTES SUBORDONNÉES | 8 486 200 000,00 | 8 426 200 000,00 |
| CAPITAL | 54 000 000 000,00 | 54 000 000 000,00 |
| PRIMES LIÉES AU CAPITAL | - | - |
| RÉSERVES | 37 857 418 935,45 | 31 635 534 801,48 |
| ÉCART D'ÉVALUATION | 891 364 243,98 | 626 126 177,56 |
| ÉCART DE RÉÉVALUATION | 8 336 333 753,04 | 8 336 333 753,04 |
| REPORT À NOUVEAU (+/-) | 1 445 631 118,62 | (3 425 947 150,83) |
| RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | 4 896 458 885,30 | 13 647 831 284,80 |
| TOTAL DU PASSIF | 1 575 914 094 885,39 | 1 477 179 231 721,80 |



BADR BANK



www.badrbanque.dz

2

ETAT FINANCIER 2019

| HORS BILAN | | U: en Dinars | |
|-------------|---|-----------------------------|-----------------------------|
| ENGAGEMENTS | | 31/12/2019 | 31/12/2018 |
| A | ENGAGEMENTS DONNES | 450 228 658 965,11 | 477 393 481 029,62 |
| | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 11 547 004,90 | 15 017 960,98 |
| | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | 375 038 249 809,45 | 300 204 402 572,78 |
| | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 36 262 465 164,73 | 86 270 435 271,33 |
| | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | 38 696 947 027,19 | 90 682 426 181,08 |
| | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | 219 449 958,85 | 221 199 043,45 |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | 1 255 148 719 494,96 | 1 239 740 899 159,49 |
| | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | -2 396 261,70 | 658 495 218,26 |
| | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 423 908 790 173,43 | 499 944 615 648,41 |
| | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | 831 242 379 583,24 | 739 137 788 292,82 |

ETAT FINANCIER 2019

| COMPTES DE RESULTATS | | U: en Dinars | |
|----------------------|--|--------------------------|--------------------------|
| | | 31/12/2019 | 31/12/2018 |
| (+) | INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS | 59 544 173 160,62 | 62 129 885 406,48 |
| (-) | INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉS | (18 811 164 605,12) | (16 953 234 812,81) |
| (-) | COMMISSIONS (PRODUITS) | 6 714 732 795,43 | 6 725 966 800,01 |
| (-) | COMMISSIONS (CHARGES) | (34 738 704,08) | (36 900 934,86) |
| (+/-) | GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 0,00 | 0,00 |
| (-/+) | GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 604 989 222,88 | 507 505 543,27 |
| (+) | PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS | 4 369 119 623,47 | 2 882 198 330,07 |
| (-) | CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS | (48 202 991,63) | (734 762 291,27) |
| | PRODUIT NET BANCAIRE | 52 331 908 301,57 | 54 440 658 040,89 |
| (-) | CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION | (21 778 569 433,22) | (19 735 836 641,95) |
| (-) | DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORÉES ET CORPORAELLES | (1 082 389 682,01) | (1 418 336 563,63) |
| | RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION | 29 470 953 386,34 | 33 286 484 836,33 |
| (-) | DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES | (35 724 291 050,42) | (23 357 346 632,05) |
| (-) | REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES | 11 477 182 224,03 | 6 007 454 805,12 |
| | RÉSULTAT D'EXPLOITATION | 5 223 836 339,95 | 15 936 698 009,40 |
| (+/-) | GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS | (14 217,00) | 0,00 |
| (-) | ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) | | 0,00 |
| (-) | ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) | 0,00 | 0,00 |
| | RÉSULTAT AVANT IMPÔTS | 5 223 842 342,95 | 15 936 698 009,40 |
| (-) | IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS | (-387 383 437,65) | (2 288 861 734,60) |
| | RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE | 4 836 458 905,30 | 13 647 831 284,80 |

ETAT FINANCIER 2020

U: en Dinars

| ACTIF | 31/12/2020 | 31/12/2019 |
|--|----------------------|----------------------|
| CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | 227 811 806 122,61 | 247 114 702 459,79 |
| ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | - | - |
| ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 75 357 868 156,55 | 75 419 395 920,95 |
| PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 139 139 303 584,12 | 123 046 776 018,10 |
| PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | 1 044 395 025 003,27 | 935 338 814 931,82 |
| ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE | 39 902 769 136,96 | 39 976 721 625,06 |
| IMPÔTS COURANTS - ACTIF | 6 622 069 117,15 | 11 220 450 721,51 |
| IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | 2 283 677 956,25 | 2 144 932 425,59 |
| AUTRES ACTIFS | 5 692 687 038,81 | 4 390 020 827,60 |
| COMPTES DE RÉGULARISATION | 4 595 206 409,61 | 9 475 230 422,99 |
| PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES | 13 427 475 311,77 | 13 508 287 406,81 |
| IMMEUBLES DE PLACEMENT | - | - |
| IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 16 648 018 859,23 | 15 528 620 311,01 |
| IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | 38 188 189,05 | 15 278 670,57 |
| ÉCART D'ACQUISITION | - | - |
| TOTAL DE L'ACTIF | 1 575 914 094 885,39 | 1 477 179 231 721,80 |



BADR BANK

www.badrbanque.dz

1

ETAT FINANCIER 2020

U: en Dinars

| PASSIF | 31/12/2020 | 31/12/2019 |
|---|----------------------|----------------------|
| BANQUE CENTRALE | - | - |
| DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 152 367 638 120,88 | 75 954 641 636,34 |
| DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | 1 224 430 102 825,89 | 1 196 873 136 972,58 |
| DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | 10 193 140 675,06 | 10 851 312 674,81 |
| IMPÔTS COURANTS - PASSIF | 7 398 932 784,59 | 8 200 547 785,74 |
| IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | 329 999 838,54 | 236 808 085,46 |
| AUTRES PASSIFS | 7 191 064 717,03 | 5 472 113 011,89 |
| COMPTES DE RÉGULARISATION | 16 145 652 763,36 | 20 236 203 734,20 |
| PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | 8 897 315 396,75 | 8 632 476 818,26 |
| SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | - | - |
| FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | 33 106 610 826,50 | 37 475 912 136,47 |
| DETTES SUBORDONNÉES | 8 486 200 000,00 | 8 426 200 000,00 |
| CAPITAL | 54 000 000 000,00 | 54 000 000 000,00 |
| PRIMES LIÉES AU CAPITAL | - | - |
| RÉSERVES | 37 857 418 935,45 | 31 635 534 801,48 |
| ÉCART D'ÉVALUATION | 891 364 243,98 | 626 126 177,56 |
| ÉCART DE RÉÉVALUATION | 8 336 333 733,04 | 8 336 333 733,04 |
| REPORT À NOUVEAU (+/-) | 1 445 631 118,62 | (3 425 947 150,83) |
| RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | 4 836 458 885,30 | 13 647 831 284,80 |
| TOTAL DU PASSIF | 1 575 914 094 885,39 | 1 477 179 231 721,80 |



BADR BANK

www.badrbanque.dz

2

ETAT FINANCIER 2020

| HORS BILAN | | U: en Dinars | |
|-------------|---|-----------------------------|-----------------------------|
| ENGAGEMENTS | | 31/12/2020 | 31/12/2019 |
| A | ENGAGEMENTS DONNES | 450 228 658 965,11 | 477 393 481 029,62 |
| | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 11 547 004,90 | 15 017 960,98 |
| | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | 375 038 249 809,45 | 300 204 402 572,78 |
| | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 36 262 465 164,73 | 86 270 435 271,33 |
| | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | 38 696 947 027,19 | 90 682 426 181,08 |
| | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | 219 449 958,85 | 221 199 043,45 |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | 1 255 148 713 494,96 | 1 239 740 899 159,49 |
| | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | -2 396 261,70 | 658 495 218,26 |
| | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 423 908 730 173,43 | 499 944 615 648,41 |
| | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | 831 242 379 583,24 | 739 137 788 292,82 |

ETAT FINANCIER 2020

| COMPTES DE RESULTATS | | U: en Dinars | |
|----------------------|--|--------------------------|--------------------------|
| | | 31/12/2020 | 31/12/2019 |
| (+) | INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS | 59 544 175 160,62 | 62 129 885 406,48 |
| (-) | INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉS | (18 811 164 605,12) | (16 953 234 812,81) |
| (-) | COMMISSIONS (PRODUITS) | 6 714 732 795,43 | 6 725 966 800,01 |
| (-) | COMMISSIONS (CHARGES) | (34 738 704,08) | (36 900 934,86) |
| (+/-) | GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 0,00 | 0,00 |
| (-/+) | GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 604 989 222,88 | 507 505 543,27 |
| (+) | PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS | 4 369 119 623,47 | 2 862 198 330,07 |
| (-) | CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS | (48 202 991,63) | (734 762 291,27) |
| | PRODUIT NET BANCAIRE | 52 331 908 301,57 | 54 440 658 040,89 |
| (-) | CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION | (21 778 569 433,22) | (19 735 836 641,95) |
| (-) | DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORÉES ET CORPORALES | (1 082 389 682,01) | (1 418 336 562,63) |
| | RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION | 29 470 953 386,34 | 33 286 484 836,33 |
| (-) | DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES | (35 724 291 050,42) | (23 357 346 632,05) |
| (-) | REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES | 11 477 182 224,03 | 6 007 454 805,12 |
| | RÉSULTAT D'EXPLOITATION | 5 223 836 339,95 | 15 936 698 009,40 |
| (+/-) | GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS | (14 217,00) | 0,00 |
| (-) | ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) | | 0,00 |
| (-) | ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) | 0,00 | 0,00 |
| | RÉSULTAT AVANT IMPÔTS | 5 223 842 342,95 | 15 936 698 009,40 |
| (-) | IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS | (-387 383 437,65) | (2 288 861 734,60) |
| | RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE | 4 836 458 885,30 | 13 647 831 284,80 |

ETAT FINANCIER 2021

U: en Dinars

| ACTIF | 31/12/2020 | 31/12/2021 |
|--|----------------------|----------------------|
| CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | 227 811 806 122,61 | 247 114 702 459,79 |
| ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | - | - |
| ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 75 357 868 156,55 | 75 419 395 920,95 |
| PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 139 139 303 584,12 | 123 046 776 018,10 |
| PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | 1 044 395 025 003,27 | 935 338 814 931,82 |
| ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE | 39 902 769 136,96 | 39 976 721 625,06 |
| IMPÔTS COURANTS - ACTIF | 6 622 069 117,15 | 11 220 450 721,51 |
| IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | 2 283 677 956,25 | 2 144 932 425,59 |
| AUTRES ACTIFS | 5 692 687 038,81 | 4 390 020 827,60 |
| COMPTES DE RÉGULARISATION | 4 595 206 409,61 | 9 475 230 422,99 |
| PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES | 13 427 475 311,77 | 13 508 287 406,81 |
| IMMEUBLES DE PLACEMENT | - | - |
| IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 16 648 018 859,23 | 15 528 620 311,01 |
| IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | 38 188 189,05 | 15 278 670,57 |
| ÉCART D'ACQUISITION | - | - |
| TOTAL DE L'ACTIF | 1 575 914 094 885,39 | 1 477 179 231 721,80 |



BADR BANK



www.badrbanque.dz

1

ETAT FINANCIER 2021

U: en Dinars

| PASSIF | 31/12/2020 | 31/12/2021 |
|---|----------------------|----------------------|
| BANQUE CENTRALE | - | - |
| DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 152 367 638 120,88 | 75 954 641 836,34 |
| DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | 1 224 430 102 825,89 | 1 196 873 136 972,58 |
| DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | 10 193 140 675,06 | 10 851 312 674,81 |
| IMPÔTS COURANTS - PASSIF | 7 398 932 784,59 | 8 200 547 785,74 |
| IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | 329 999 838,54 | 236 808 085,46 |
| AUTRES PASSIFS | 7 191 064 717,03 | 5 472 113 011,89 |
| COMPTES DE RÉGULARISATION | 16 145 652 763,36 | 20 236 203 734,20 |
| PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | 8 897 315 396,75 | 8 632 476 818,26 |
| SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | - | - |
| FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | 33 106 610 826,50 | 37 475 912 136,47 |
| DETTES SUBORDONNÉES | 8 486 200 000,00 | 8 426 200 000,00 |
| CAPITAL | 54 000 000 000,00 | 54 000 000 000,00 |
| PRIMES LIÉES AU CAPITAL | - | - |
| RÉSERVES | 37 857 418 935,45 | 31 635 534 801,48 |
| ÉCART D'ÉVALUATION | 891 364 243,98 | 626 126 177,56 |
| ÉCART DE RÉÉVALUATION | 8 336 333 733,04 | 8 336 333 733,04 |
| REPORT À NOUVEAU (+/-) | 1 445 631 118,62 | (3 425 947 150,83) |
| RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | 4 836 458 885,30 | 13 647 831 284,80 |
| TOTAL DU PASSIF | 1 575 914 094 885,39 | 1 477 179 231 721,80 |



BADR BANK



www.badrbanque.dz

2

| HORS BILAN | | U. en Dinars | |
|-------------|---|-----------------------------|-----------------------------|
| ENGAGEMENTS | | 31/12/2020 | 31/12/2021 |
| A | ENGAGEMENTS DONNES | 450 228 658 965,11 | 477 393 481 029,62 |
| | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 11 547 004,90 | 15 017 960,98 |
| | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | 375 038 249 809,45 | 300 204 402 572,78 |
| | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 36 262 465 164,73 | 86 270 435 271,33 |
| | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | 38 696 947 027,19 | 90 682 426 181,08 |
| | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | 219 449 958,85 | 221 199 043,45 |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | 1 255 148 713 494,96 | 1 239 740 899 159,49 |
| | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | -2 396 261,70 | 658 495 218,26 |
| | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 423 908 730 173,43 | 499 944 615 648,41 |
| | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | 831 242 379 583,24 | 739 137 788 292,82 |